المملكة الأردنية الهاشمية

دائـــرة الـــشـــؤون الفـلـســطـيـنـيـــة

تـطـورات الـقـضـيـة الفـلـسـطـيـنـيـة

الـتـقـريـر الـشـهـري

العدد الخامس، أيار ٢٠٢٣.

إعداد مديرية الدراسات والإعلام

الـفـــهـــرس	الصـفحـة
كلمـــة العـــــدد: الذكرى الـ ٧٥ لنكبة فلسطين.. أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية.	٣
موجز تنفيـــذي	٧
أولا: تطورات عملية السلام	
أ- الموقف الأردني	٩
ب- الموقف الفلسطيني	١١
ت- الموقف العربي	١٤
ث- الموقف الدولي	٢٠
ج- الموقف الاسرائيلي	٢٣
ح- الموقف الأمريكي	٢٦
ثانيا: انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة	
أ- الشهداء والجرحى	٣٠
ب- الأسرى والمعتقلون	٣٠
ت- اقتحامات لتجمعات سكانية	٣٠
ث- انتهاكات ضد المقدسات	٣١
ج- مصادرة/ تدمير واعتداء على ممتلكات عامة وخاصة.	٣٢
ح- أنشطة استيطانية وتهويدية	٣٢
خ- حواجز عسكرية مفاجئة وإغلاقات	٣٥
د- هدم / اخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية	٣٥
ذ- انتهاكات المستوطنين	٣٦
ثالثا: شؤون إسرائيلية	
أ- الشباب الفلسطيني العربي المعطل عن العمل في الداخل: قراءة في تقرير مراقب الدولة الإسرائيلية ٢٠٢٣.	٣٧
ب- الكنيست يكثف سن قوانين العنصرية والاستيطان واتهام حكومة نتنياهو بإهمال الأوضاع الاقتصادية المتردية .	٣٩

كلمة العدد

الذكرى الـ ٧٥ لنكبة فلسطين.. أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية.

استعرضت الدكتورة علا عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني، أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية بمناسبة حلول الذكرى ٧٥ لنكبة فلسطين، موضحة من خلال الأرقام والحقائق والمعطيات التاريخية والحالية أوضاع الشعب الفلسطيني في الذكرى ٧٥ لنكبة فلسطين والذي يصادف الخامس عشر من أيار، وذلك على النحو الآتي:

شكلت أحداث نكبة فلسطين وما تلاها من تهجير مأساة كبرى للشعب الفلسطيني، لما مثلته وما زالت هذه النكبة من عملية تطهير عرقي حيث تم تدمير وطرد شعب بكامله وإحلال جماعات وأفراد من شتى بقاع العالم مكانه، وتشريد ٩٥٧ الف فلسطيني من قراهم ومدنهم من أصل ١,٤ مليون فلسطيني كانوا يقيمون في فلسطين التاريخية عام ١٩٤٨ في ١,٣٠٠ قرية ومدينة فلسطينية، حيث انتهى التهجير بغالبيتهم إلى عدد من الدول العربية المجاورة إضافة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن التهجير الداخلي للآلاف منهم داخل الأراضي التي أخضعت لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي عام النكبة وما تلاها بعد طردهم من منازلهم والاستيلاء على أراضيهم.

وسيطر الاحتلال الإسرائيلي خلال مرحلة النكبة على ٧٧٤ قرية ومدينة فلسطينية، حيث تم تدمير ٥٣١ منها بالكامل وما تبقى تم اخضاعه الى كيان الاحتلال وقوانينه، وقد رافق عملية التطهير هذه اقتراف أكثر من ٥١ مجزرة بحق الفلسطينيين أدت إلى استشهاد ما يزيد عن ١٥ ألف فلسطيني، ولا زالت المجازر مستمرة حتى يومنا هذا.

الواقع الديمغرافي:- بعد ٧٥ عام على النكبة تضاعف الفلسطينيون نحو ١٠ مرات بلغ عدد السكان في فلسطين التاريخية عام ١٩١٤ نحو ٦٩٠ ألف نسمة، شكلت نسبة اليهود ٨% فقط منهم، وفي العام ١٩٤٨ بلغ عدد السكان أكثر من ٢ مليون حوالي ٣١,٥% منهم من اليهود، حيث تدفق بين عامي ١٩٣٢ و١٩٣٩ أكبر عدد من المهاجرين اليهود، وبلغ عددهم ٢٢٥ ألف يهودي، وتدفق على فلسطين بين عامي ١٩٤٠ و١٩٤٧ أكثر من ٩٣ ألف يهودي، وبهذا تكون فلسطين قد استقبلت بين عامي ١٩٣٢ و١٩٤٧ ما يقرب من ٣١٨ ألف يهودي، ومنذ العام ١٩٤٨ وحتى العام ٢٠٢٢ تدفق أكثر من ٣,٣ مليون يهودي.

وعلى الرغم من تهجير نحو مليون فلسطيني في العام ١٩٤٨ وأكثر من ٢٠٠ ألف فلسطيني بعد حرب حزيران ١٩٦٧، فقد بلغ عدد الفلسطينيين الاجمالي في العالم ١٤,٣ مليون نسمة في نهاية العام ٢٠٢٢، ما يشير الى تضاعف عدد الفلسطينيين نحو ١٠ مرات منذ أحداث نكبة ١٩٤٨، حوالي نصفهم (٧,١ مليون) نسمة في فلسطين التاريخية (١,٧ مليون في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨)، وتشير التقديرات السكانية أن عدد السكان بلغ نهاية ٢٠٢٢ في الضفة الغربية "بما فيها القدس" ٣,٢ مليون نسمة، وحوالي ٢,٢ مليون نسمة في قطاع غزة، وفيما يتعلق بمحافظة القدس فقد بلغ عدد السكان حوالي ٤٨٧ ألف نسمة في نهاية العام ٢٠٢٢، منهم حوالي ٦٥% (حوالي ٣١٤ آلاف نسمة) يقيمون في مناطق القدس (J١)، والتي ضمها الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام ١٩٦٧. وبناء على هذه المعطيات فإن الفلسطينيين يشكلون ٥٠,١% من السكان المقيمين في فلسطين التاريخية، فيما يشكل اليهود ما نسبته

٤٩,٩% من مجموع السكان ويستغلون أكثر من ٨٥% من المساحة الكلية لفلسطين التاريخية (البالغة ٢٧,٠٠٠ كم٢).

أشارت سجلات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) الى أن عدد اللاجئين المسجلين وذلك في كانون اول ٢٠٢٠، حوالي ٦,٤ مليون لاجئ فلسطيني منهم نحو ٢ مليون في الضفة الغربية وقطاع غزة. حوالي ٢٨,٤% من اللاجئين المسجلين لدى الوكالة (الأونروا) يعيشون في ٥٨ مخيماً رسمياً تابعاً لوكالة الغوث الدولية تتوزع بواقع ١٠ مخيمات في الأردن، و٩ مخيمات في سوريا، و١٢ مخيماً في لبنان، و١٩ مخيماً في الضفة الغربية، و٨ مخيمات في قطاع غزة. وتمثل هذه التقديرات الحد الأدنى لعدد اللاجئين الفلسطينيين باعتبار وجود لاجئين غير مسجلين، إذ لا يشمل هذا العدد من تم تشريدهم من الفلسطينيين بعد عام ١٩٤٩ حتى عشية حرب حزيران ١٩٦٧ "حسب تعريف الأونروا" ولا يشمل أيضا الفلسطينيين الذين رحلوا أو تم ترحيلهم عام ١٩٦٧ على خلفية الحرب والذين لم يكونوا لاجئين أصلا.

نكبة فلسطين حولت قطاع غزة إلى أكثر بقاع العالم اكتظاظاً بالسكان: - بلغت الكثافة السكانية في دولة فلسطين في نهاية العام ٢٠٢٢ حوالي ٨٩٩ فرد/ كم٢ بواقع ٥٦٩ فرد/كم٢ في الضفة الغربية و ٦,٠١٩ فرد/كم٢ في قطاع غزة، علماً بأن ٦٦% من سكان قطاع غزة هم من اللاجئين، بحيث تسبب تدفق اللاجئين الى تحويل قطاع غزة لأكثر بقاع العالم اكتظاظاً بالسكان، ويشار إلى أن الاحتلال الإسرائيلي اقام منطقة عازلة على طول الشريط الحدودي لقطاع غزة بعرض يزيد عن ١,٥٠٠ م على طول الحدود الشرقية للقطاع وبهذا يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على حوالي ٢٤% من مساحة القطاع البالغة ٣٦٥ كم²، مما ساهم بارتفاع حاد بمعدل البطالة في قطاع غزة حيث بلغت ٤٧%، ويتبين أن معدلات البطالة السائدة كانت الأعلى بين الشباب للفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة بواقع ٦٩% للعام ٢٠٢١، هذا بدوره ساهم بتفاقم وضعف الواقع الاقتصادي في قطاع غزة، مما حوّل ما يزيد عن نصف السكان في قطاع غزة الى فقراء، حيث بلغت نسبة الفقر في العام ٢٠١٧ في قطاع غزة ٥٣%.

ما يزيد عن مائة ألف استشهدوا دفاعا عن الحق الفلسطيني منذ نكبة ١٩٤٨
بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين والعرب منذ النكبة عام ١٩٤٨ وحتى اليوم (داخل وخارج فلسطين) نحو مائة ألف شهيد، فيما بلغ عدد الشهداء منذ بداية انتفاضة الأقصى وحتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ حوالي ١١,٥٤٠ شهيداً، ويشار إلى أن العام ٢٠١٤ كان أكثر الأعوام دموية حيث سقط ٢,٢٤٠ شهيداً منهم ٢,١٨١ استشهدوا في قطاع غزة غالبيتهم استشهدوا خلال العدوان على قطاع غزة، أما خلال العام ٢٠٢٢ فقد بلغ عدد الشهداء في فلسطين ٢٣١ شهيداً منهم ٥٦ شهيداً من الأطفال و١٧ سيدة، فيما بلغ عدد الجرحى نحو ١٠ الاف جريح.

أكثر من مليون حالة اعتقال منذ العام ١٩٦٧ :- بلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال الاسرائيلي ٤,٩٠٠ أسيراً حتى نيسان العام ٢٠٢٣ (منهم ١٦٠ أسيراً من الأطفال، بالإضافة إلى ٣١ أسيرة)، أما عدد حالات الاعتقال فبلغت خلال العام ٢٠٢٢ باعتقال حوالي ٧,٠٠٠ مواطنا في كافة الاراضي الفلسطينية من بينهم نحو ٨٨٢ طفل و١٧٢ سيدة، فيما بلغ عدد اوامر الاعتقال الاداري بحق مواطنين لم توجه لهم أي تهمة ٨٥٠ امرا، كما تشير البيانات الى وجود ٥٥٤ أسيراً يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد (مدى الحياة)، و١٠٠٠ معتقلا إداريا، كما وتشير البيانات الى أن اسرائيل تعتقل ما يزد على ٧٠٠ أسير من المرضى وأربعة أسرى من النواب بالمجلس التشريعي، بالإضافة لوجود ٢٣ أسيراً اعتقلوا قبل اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ وما زالوا يقبعون داخل السجون الإسرائيلية. ويتضح من البيانات أن عدد الشهداء من الأسرى بلغ ٢٣٧ أسيراً منذ عام ١٩٦٧ بسبب التعذيب أو القتل العمد بعد الاعتقال أو الإهمال الطبي بحق الأسرى، وتشير البيانات إلى استشهاد ١١٤ أسير منذ أيلول عام ٢٠٠٠، وقد شهد العام ٢٠٠٧ أعلى نسبة لاستشهاد الأسرى داخل السجون الإسرائيلية حيث استشهد سبعة أسرى، خمسة منهم نتيجة الإهمال الطبي.

تواصل التوسع الاستعماري للاحتلال الإسرائيلي:- بلغ عدد المواقع الاستعمارية والقواعد العسكرية الإسرائيلية في نهاية العام ٢٠٢١ في الضفة الغربية ٤٨٣ موقعاً، تتوزع بواقع ١٥١ مستعمرة و٢٥ بؤرة مأهولة تم اعتبارها كأحياء تابعة لمستعمرات قائمة، و١٦٣ بؤرة استعمارية، و١٤٤ موقع مصنف أخرى وتشمل (مناطق صناعية وسياحية وخدماتية ومعسكرات لجيش الاحتلال)، أما فيما يتعلق بعدد المستعمرين في الضفة الغربية فقد بلغ ٧١٩,٤٥٢ مستعمراً، وذلك في نهاية العام ٢٠٢١، وتشير البيانات أن معظم المستعمرين يسكنون محافظة القدس بواقع ٣٢٦,٥٢٣ مستعمراً (يشكلون ما نسبته ٤٥,٤% من مجموع المستعمرين)، منهم ٢٣٩,٩٥١ مستعمراً في منطقة J١ (تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي اليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية في عام ١٩٦٧)، يليها محافظة رام الله والبيرة بواقع ١٤٣,٣١١ مستعمراً، و٩٥,٢٧٩ مستعمراً في محافظة بيت لحم و٥٠,٠٦٧ مستعمراً في محافظة سلفيت. أما أقل المحافظات من حيث عدد المستعمرين فهي محافظة طوباس والأغوار الشمالية بواقع ٢,٦٢٩ مستعمراً وتشكل نسبة المستعمرين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي ٢٣ مستعمراً مقابل كل ١٠٠ فلسطيني، في حين بلغت أعلاها في محافظة القدس حوالي ٦٩ مستعمراً مقابل كل ١٠٠ فلسطيني، وشهد العام ٢٠٢٢ زيادة كبيرة في وتيرة بناء وتوسيع المستعمرات الإسرائيلية حيث صادقت سلطات الاحتلال على نحو ٨٣ مخطط استعماري لبناء أكثر من ٢٢ ألف وحدة استعمارية في جميع أنحاء الضفة الغربية بما فيها القدس.

مصادرة مستمرة للأراضي: واستغل الاحتلال الإسرائيلي تصنيف الأراضي حسب اتفاقية أوسلو (أ، ب، ج) لإحكام السيطرة على أراضي الفلسطينيين خاصة في المناطق المصنفة (ج) والتي تخضع قضايا الأمن والتخطيط والبناء بالكامل لسيطرة الاحتلال الاسرائيلي، حيث يستغل الاحتلال الإسرائيلي بشكل مباشر ما نسبته ٧٦% من مجمل المساحة المصنفة (ج)، حيث تسيطر المجالس الإقليمية للمستعمرات على ٦٣% منها، فيما بلغت مساحة مناطق النفوذ في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية (تشمل المساحات المغلقة والمخصصة لتوسيع هذه المستعمرات) نحو ٥٣٧ كم٢ في نهاية العام ٢٠٢٢، وتمثل ما نسبته حوالي ١٠% من مساحة الضفة الغربية، فيما تمثل المساحات المصادرة لأغراض القواعد العسكرية ومواقع التدريب العسكري حوالي ١٨% من مساحة الضفة الغربية بواقع ١,٠١٦ كم٢، بالإضافة إلى جدار الضم والتوسع الذي عزل أكثر من ١٠% من مساحة الضفة الغربية، وتضرر ما يزيد على ٢١٩ تجمعاً فلسطينياً جراء إقامة الجدار والذي يبلغ طوله حوالي ٧١٤ كم، كما قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي منذ ١٩٦٧ بمصادرة حوالي ٣٥٣ ألف دونم من الأراضي الفلسطينية وتصنيفها كمحميات طبيعية تمهيداً للاستيلاء عليها.

تهويد القدس وهدم العقارات الفلسطينية : ضمن سياسة الترحيل والإحلال تقوم سلطات الاحتلال الاسرائيلي بإجراءات تهويدية متسارعة في القدس وذلك لطمس المعالم الاسلامية والمسيحية وتشريد الفلسطينيين من مدينة القدس وإحلال الاسرائيليين القادمين من شتى بقاع الارض مكانهم، حيث صادقت سلطات الاحتلال الاسرائيلي خلال العام ٢٠٢٢ على نحو ٧٠ مخطط استعماري لبناء أكثر من ١٠ ألاف وحدة استعمارية في محافظة القدس ومحيطها، في الوقت الذي قامت فيه سلطات الاحتلال الاسرائيلي بهدم أكثر من ٢٥٨ مبنى وأصدرت قرارات هدم لأكثر من ٢٢٠ مبنى، منها ١٠٠ مبنى سكني في حي البستان ضمن سياسة الهدم الجماعي، مما يؤدي الى تشريد ١,٥٥٠ فرداً غالبيتهم من الاطفال والنساء، اضف الى ذلك زيادة وتيرة استهداف الفلسطينيين حيث استشهد ١٩ مقدسياً وأصيب نحو ٢,٤٨٦ برصاص الاحتلال الاسرائيلي خلال العام ٢٠٢٢، كا زادت عدد حالات الاعتقال والتي شنها الاحتلال الإسرائيلي في محافظة القدس خلال العام ٢٠٢٢ حيث بلغ عدد حالات الاعتقال نحو ٣,٥٠٤ حالات مقارنة بنحو ٢,٨٧٩ حالة في العام ٢٠٢١ بزيادة بلغت نحو ٢٢%.

أكثر من ٨,٧٠٠ اعتداء نفذتها سطات الاحتلال الاسرائيلي والمستعمرون خلال العام ٢٠٢٢
نفذت سطات الاحتلال الاسرائيلي والمستعمرون تحت حماية جيش الاحتلال الإسرائيلي ٨,٧٢٤ اعتداءاً بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم خلال العام ٢٠٢٢، وتوزعت هذه الاعتداءات بواقع ١,٥١٥ اعتداء على الممتلكات والأماكن الدينية و٣٦٢ اعتداء على الأراضي والثروات الطبيعية و٦,٨٤٧ اعتداء على الأفراد. من جهة أخرى شهد العام ٢٠٢٢ محاولة مجموعات المستعمرين في ٦٣ مناسبة لإقامة بؤر، أبرزها محاولة حركة نحلاه اليمينية إقامة أكثر من ١٠ بؤر في ٢٠٢٢/٧/٢٠، وكذلك شنت قوات الاحتلال والمستعمرين ما مجموعه ٢٢٣ عملية مصادرة لنحو ٢٩٤ ممتلكاً فلسطينياً منها ٤٨ جراراً زراعياً، و٥٣ سيارة للمواطنين، كما تسببت هذه الاعتداءات باقتلاع وتضرر وتجريف ١٠,٢٩١ شجرة زيتون، منها ٢,٤٠٠ شجرة في محافظة نابلس.

سلطات الاحتلال الاسرائيلي نفذت ٣٧٨ عملية هدم طالت ٩٥٣ منشأة في الضفة الغربية خلال العام ٢٠٢٢ لم تتوقف سياسة قوات الاحتلال عن هدم المباني المملوكة للفلسطينيين وما نتج عنها من تهجير للسكان من منازلهم في جميع أنحاء الضفة الغربية، إذ وثق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي المحتلة (أوتشا) منذ عام ٢٠٠٩، أن قوات الاحتلال دمرت ٩,٣٥٣ منزلا او منشأة منذ عام ٢٠٠٩ منها ١,٦٣٩ منشأة ممولة من المانحين مما أدى لتهجير ١٣,٦٤١ مواطنا، وتوزعت عمليات الهدم بواقع ١٩% في القدس الشرقية، و٧٩% في المناطق المصنفة (ج) ونحو ٢% من عمليات الهدم في المناطق المصنفة (أ) و (ب)، ووثقت أوتشا أن نحو ٩٥٣ منشأة تم هدمها خلال العام ٢٠٢٢، منها ١٤٠ منشأة ممولة من المانحين مما أدى لتهجير ١,٠٣١ مواطناً وتأثر ٢٨,٤٤٦ مواطناً، مثلت المنشآت الزراعية والمنشآت السكنية المأهولة وغير المأهولة نحو ٧٠% منها. في حين نفذت سلطات الاحتلال الاسرائيلي خلال العام ٢٠٢٢ ما مجموعه ٣٧٨ عملية هدم، طالت ٩٥٣ منشأة في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس، تركزت معظم عمليات الهدم في محافظة القدس بواقع ١١٨ عملية هدم بنسبة ٣١%، خلفت ١٧٨ منشأة مهدومة في مدينة القدس منها ٩٨ عملية هدم ذاتي، كما أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي ١,٢٢٠ إخطاراً بالهدم، منها حوالي ٣٣% في محافظة الخليل و١٨% في محافظة بيت لحم، و٩% في محافظة رام الله والبيرة، بالإضافة الى تدمير العديد من مواقع البنى التحتية التي تخدم الفلسطينيين من طرق وشبكات المياه والصرف الصحي وأماكن ترفيهية ...الخ.

حصة الفرد الفلسطيني من المياه اقل من الحد الأدنى حسب التوصيات الدولية:- بلغ معدل استهلاك الفرد الفلسطيني اليومي ٨٦,٣ لتراً من المياه خلال العام ٢٠٢١، حيث بلغ هذا المعدل ٨٩,٠ لتراً في اليوم في الضفة الغربية، مقابل٨٢,٧ لتراً في قطاع غزة، واذا ما أخذنا بالاعتبار نسبة التلوث العالية للمياه في قطاع غزة، واحتساب كميات المياه الصالحة للاستخدام الآدمي من الكميات المتاحة، فإن حصة الفرد من المياه العذبة ستنخفض إلى ٢١,٣ لتراً فقط في اليوم، وعند مقارنة هذا المعدل باستهلاك الفرد الإسرائيلي نلاحظ أن معدل استهلاك الفرد الإسرائيلي يزيد بثلاثة أضعاف الفرد الفلسطيني إذ بلغت حصة الفرد الاسرائيلي نحو ٣٠٠ لتر في اليوم، ويتضاعف هذا المعدل للمستعمرين إلى أكثر من ٧ أضعاف استهلاك الفرد الفلسطيني. ومن الجدير ذكره أنه ما زال معدل استهلاك الفرد الفلسطيني للمياه أقل من الحد الأدنى الموصى به عالمياً حسب معايير منظمة الصحة العالمية البالغ ١٠٠ لتر في اليوم، وذلك نتيجة سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على أكثر من ٨٥% من المصادر المائية الفلسطينية

- **موجز تنفيذي: -**

أبرز التقرير الشهري لشهر أيار ٢٠٢٣، تأكيد صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، بحلول الذكرى الخامسة والسبعين للنكبة الفلسطينية وتهجير الشعب الفلسطيني الشقيق، التي تصادف يوم الاثنين ١٥/٥، على مركزية القضية الفلسطينية، والتزام المملكة الأردنية الهاشمية بمواصلة بذل كل الجهود للدفاع عن حقوق الأشقاء الفلسطينيين في مختلف المحافل الدولية، خصوصا في ظل تعدد الأزمات التي تواجه العالم ومشددا جلالته على أن حل القضية الفلسطينية هو مفتاح السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، و له انعكاساته الدولية التي لا يمكن إنكارها، وقد بين جلالته بأن من واجب المجتمع الدولي العمل لخلق أفق سياسي يمهد الطريق لإعادة إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة تفضي إلى حل عادل وشامل، مؤكدا على أن حق جميع الشعوب في تقرير المصير هو حق أممي، وبعد أكثر من نصف قرن على النكبة لا يمكن إنكار حق الفلسطينيين في تقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين.

كما أبرز التقرير تأكيد جلالته على أن الأردن مستمرٌ بتأدية دوره التاريخي والديني الثابت في حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، من منطلق الوصاية الهاشمية، وتكريس كل الإمكانات لحمايتها وحماية هويتها العربية الإسلامية والمسيحية.

ومن جهته، واصل الاحتلال الإسرائيلي خلال شهر أيار ٢٠٢٣، انتهاكاته المعهودة في الأرضي الفلسطينية المحتلة بسكانها ومقدساتها وممتلكاتها في تحدٍ لجميع المواثيق والمعاهدات والقرارات الدولية، واستمرارا لممارسة سياساته الاستيطانية والتهويدية والعنصرية ضد الفلسطينيين، بكافة أشكالها من قتل واعتقال وهدم واستيطان وتهويد دون الاكتراث بالقرارات والاتفاقيات الدولية، وتنفيذا للمطامع الاحتلالية، مبددا بذلك سائر الجهود الرامية الى التوصل الى حل دولتين لشعبين، سالبا الشعب الفلسطيني حقه في قيام دولة مستقلة ذات سيادة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

نستعرض أدناه ملخصا لأبرز هذه الانتهاكات:

- **استشهاد (٥٦) فلسطينيا خلال أيار ٢٠٢٣؛ من مختلف محافظات الضفة الغربية، فيما بلغ عدد المواطنين الفلسطينيين الذين أصيبوا بجراح خلال هذا الشهر على يد قوات الاحتلال ومستوطنيه (٣٥٥) فلسطينيا من الضفة الغربية غالبيتهم من قطاع غزة على إثر الهجمات العدوانية التي شنها الاحتلال خلال الشهر.**

- **تنفيذ قوات الاحتلال خلال الشهر موضوع التقرير، عمليات اعتقال ضد (٦٠١) فلسطينياً تصدرتها لخليل ١٠٣ معتقلا، القدس ٩٤ معتقلا، نابلس ٩٢ معتقلا، رام الله ٦٩ معتقلا، جنين ٦٥٤٢ معتقلا، بيت لحم ٥٤ معتقلا، أريحا ٤٨ معتقلا، طولكرم ٣٤ معتقلا، سلفيت ١٩ معتقلين، قلقيلية ١٢ معتقلا، طوباس ١١ معتقلا، علاوة على إصدار قرارات وأوامر بالإبعاد عن المسجد الأقصى والقدس بحق (٤) مقدسيين- لمدة تتراوح ما بين أسبوع إلى ستة أشهر.**

- **مواصلة قوات الاحتلال اقتحامها لتجمعات سكنية فلسطينية، والتي ناهزت الـ (٧٤٩) عملية اقتحام (في الضفة الغربية وفي قطاع غزة المحتلين).**

- **تصعيد الانتهاكات بحق المقدسات، وبخاصة ضد الاقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف، ورصد تقرير" محافظة القدس" اقتحامات المستوطنين المتطرفين للمسجد الأقصى المُبارك خلال شهر أيار، إذ**

اقتحم (٥٩٥١) مستوطنًا، و(١١٦,٨٩٢) تحت مسمى سياحة، المسجد الأقصى المُبارك بحماية مشددة من قوات الاحتلال الخاصة المدججة بالسلاح.

- **كما واصلت سلطات الاحتلال سياساتها العنصرية ضد الفلسطينيين، ومصادرة أراضيهم وإخطار الكثير من المنشآت بالهدم، حيث شهد أيار ٢٠٢٣، (١٠٣) عملية هدم لمنازل؛ معظمها تم هدمها ذاتيا بأيدي أصحابها تفاديا لدفع غرامات باهظة.**

- **إقرار السلطات الاسرائيلية عددا من المشاريع الاستيطانية التي تهدف الى تكثيف الاستيطان وترسيخ الوجود اليهودي في عدد من المدن وخاصة في القدس.**

- **ارتفاع اعتداءات المستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم في إطار دعم وحماية كاملتين من مختلف مؤسسات الاحتلال؛ إذ سجل شهر أيار ٢٠٢٣ (٩٧) اعتداء شملت دهس مواطنين، رشق حجارة، واقتحام لبلدات وقرى واعتداء على مواطنين، إلى جانب (١٩) حادثة مصادرة ممتلكات و(٧٧) حادثة تدمير واعتداء على الممتلكات.**

- **وعلى صعيد الشأن الإسرائيلي جرى استعراض تقرير نشره مركز " مدار" – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية والذي يستعرض تقريرا لمراقب الدولة الإسرائيلية، تم نشره في مطلع شهر أيار ٢٠٢٣، يناقش خلاله مشكلة البطالة في صفوف الشباب الفلسطيني داخل إسرائيل بالتركيز على نظام التعليم. فيما يستعرض تقرير آخر لذات المركز حول تكثيف الحكومة الإسرائيلية تشريع قوانين التمييز العنصري ضد فلسطينيي الداخل، وتلك التي تخدم الاستيطان وتدعم سياسات الاستبداد ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، إذ يرتكز الائتلاف على أغلبية مطلقة، ولكنه في هذه القوانين يلقى دعما من نواب وكتل في المعارضة. وفي المقابل، تتزايد الاتهامات لحكومة بنيامين نتنياهو بأنها تهمل استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية، التي تغوص أكثر في التضخم المالي، مع مؤشرات تراجع النمو وحتى اقترابه لحالة الركود، وبالتالي تراجع مداخيل خزينة الضريبة، ما سيقود إلى تقليص قريب في الموازنة العامة، وأكبر مما كان مخططا.**

أولا: تطورات عملية السلام

أ- الموقف الأردني: -

يواصل الأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين "حفظه الله ورعاه"، التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية وضرورة تكثيف الجهود للتوصل إلى سلام عادل وشامل على أساس حل الدولتين، بما يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعلى أهمية العمل بشكل وثيق مع جميع الأطراف لإعادة تحريك عملية السلام بين على أساس حل الدولتين، ودعم الأشقاء الفلسطينيين في نيل حقوقهم العادلة والمشروعة.

وتأكيد جلالته على أن الأردن مستمرٌ في بذل كل الجهود للحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم بالقدس، وحماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها بموجب الوصاية الهاشمية عليها.

وتجسدا لهذه المبادئ الراسخة والمواقف الثابتة، أكد جلالة الملك عبدالله الثاني، في الرسالة التي وجهها إلى رئيس لجنة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني شيخ نيانغ بالذكرى الخامسة والسبعين للنكبة الفلسطينية وتهجير الشعب الفلسطيني الشقيق، التي تصادف يوم الاثنين ١٥/٥، على مركزية القضية الفلسطينية، والتزام المملكة الأردنية الهاشمية بمواصلة بذل كل الجهود للدفاع عن حقوق الأشقاء الفلسطينيين في مختلف المحافل الدولية، خصوصا في ظل تعدد الأزمات التي تواجه العالم ومشددا جلالته على أن حل القضية الفلسطينية هو مفتاح السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وله انعكاساته الدولية التي لا يمكن إنكارها، مبينا أن من واجب المجتمع الدولي العمل لخلق أفق سياسي يمهد الطريق لإعادة إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة تفضي إلى حل عادل وشامل، مؤكدا جلالته على إن حق جميع الشعوب في تقرير المصير هو حق أممي، وبعد أكثر من نصف قرن على النكبة لا يمكن إنكار حق الفلسطينيين في تقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل.

كما وشدد جلالته على أن المملكة ستواصل التنسيق مع الأشقاء والشركاء الدوليين للدفع بحل الدولتين، والمناداة بوقف جميع الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب والانتهاكات التي تقوض فرص تحقيق السلام، ومجددا جلالته التأكيد على أن الأردن سيستمر بالعمل مع الأشقاء في السلطة الوطنية الفلسطينية، للحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في الأماكن المقدسة بالقدس، وحمايتها ورعايتها، انطلاقا من الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة المقدسة، مؤكدا جلالة الملك أنه لا يمكن للمنطقة أن تنعم بالسلام والازدهار والنمو الحقيقي، دون شمول الأشقاء الفلسطينيين في المشاريع الاقتصادية الإقليمية، وداعيا جلالته المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وفق تكليفها الأممي، لتستمر في توفير خدماتها الحيوية من تعليم وصحة وإغاثة، خاصة للأطفال والشباب الفلسطينيين، لحين الوصول إلى حل عادل وشامل، وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها القرار ١٩٤.

كما شدد جلالة الملك، في كلمته بالقمة العربية بدورتها العادية ٣٢ بجدة، يوم الجمعة ٥/١٩، على " أن القضية الفلسطينية لا تزال محور اهتمامنا، ولا يمكن أن نتخلى عن سعينا لتحقيق السلام العادل والشامل، والذي لن يتحقق إذا لم يحصل الشعب الفلسطيني الشقيق على حقه في الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية على أساس حل الدولتين ،ولا يمكن للسلام والأمن أن يتحققا مع استمرار بناء المستوطنات، ومصادرة الأراضي، وهدم البيوت، وتهجير الفلسطينيين من أراضيهم، وتدمير الفرص المتبقية لتحقيق حل الدولتين، الذي يمنح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، فالبديل عن ذلك سيضع المنطقة بأكملها على طريق الصراع المستمر" وقال جلالته: " ليس هناك أهم بالنسبة لنا من احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، المدينة المقدسة التي نكرس كل إمكاناتنا من أجل حمايتها والحفاظ على هويتها العربية الإسلامية والمسيحية، انطلاقا من الوصاية الهاشمية على هذه المقدسات".

وبذات السياق، عقد جلالة الملك عبد الله الثاني، وسمو الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية لقاء على هامش أعمال القمة العربية في جدة، يوم الجمعة ٥/١٩، لقاء تشاوريا بين البلدين حيال القضايا ذات الاهتمام المشترك، تحقيقا لمصالحهما وخدمة للأمتين العربية والإسلامية، وخاصة آخر المستجدات الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وسبل التوصل لحلول سياسية للأزمات التي تشهدها المنطقة.

وبحث جلالة الملك عبد الله الثاني خلال لقاء جمعه بوفد من الكلية الملكية البريطانية للدراسات الدفاعية، ضم ضباطا من عدة دول في قصر الحسينية، يوم الثلاثاء ٥/١٦، مجمل القضايا الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، ومساعي التوصل إلى حلول سياسية للأزمات في المنطقة، والجهود المبذولة في الحرب على الإرهاب، ضمن نهج شمولي.

من جانبه وأكد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة تشابا كوروشي يوم الثلاثاء ٥/٢، على أهمية تكاتف الجهود لوقف التدهور الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإعادة إطلاق مفاوضات فاعلة ومنتجة تعيد الثقة بجدوى العملية السياسية وتضع المنطقة على طريق السلام العادل الذي يشكل حل الدولتين سبيله الوحيد.

وبحث الصفدي خلال اجتماعه في مبنى البرلمان الاتحادي الألماني (البوندستاغ) في برلين نواب الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم برئاسة النائب غابريلا هاينريش، في برلين يوم الجمعة ١٢ /٥، العديد من القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك، والتطورات المرتبطة بالقضية الفلسطينية وآثار استضافة اللاجئين على المملكة وثمن الصفدي الدعم المستمر الذي تقدمه ألمانيا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

ودانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، يوم ٥/٢١، بأشد العبارات إقدام وزير الأمن القومي الإسرائيلي على اقتحام المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، يوم الأحد ٥/٢١، وتحت حراسة وحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، وهي خطوة استفزازية مدانة، وتصعيد خطيرٌ ومرفوضٌ ويمثل خرقاً فاضحاً ومرفوضاً للقانون الدولي، وللوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها.

كما دانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، التصعيد الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وآخره العدوان الإسرائيلي، يوم الثلاثاء ٥/٩، على قطاع غزة، واقتحام مدينة نابلس، مؤكدة ضرورة تحرك المجتمع الدولي بشكلٍ فوري وفاعل لوقف هذا العدوان، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني في القطاع وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة، ومشددة على أن استمرار العدوان والانتهاكات بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، والاقتحامات الإسرائيلية للمدن الفلسطينية المحتلة، يهدد بدوامات أوسع من العنف

الذي سيدفع الجميع ثمن، ويواصل الأردن اتصالاته وتحركاته من أجل الوقف الفوري لهذا التصعيد الخطير، واستعادة الهدوء، والحؤول دون تفجر دوامات العنف.

ب- الموقف الفلسطيني: -

ثمن الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في خطابه الذي ألقاه في الأمم المتحدة بمناسبة إحياء الذكرى الخامسة والسبعين للنكبة الفلسطينية، التي اقترفتها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني، وتصادف يوم الاثنين، ٥/١٥، عام ٢٠٢٣، القرار التاريخي غير المسبوق بإحياء الذكرى الخامسة والسبعين للنكبة الفلسطينية، بعد أن جرى تجاهلها طيلة السنوات الماضية، وقال الرئيس إن هذا القرار يُمثل إقرارا من المنظمة الدولية بالظلم والإجحاف التاريخي المستمر الذي وقع على الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ وقبله ولا يزال، كما يشكل أول دحض من الأمم المتحدة للرواية الصهيونية الإسرائيلية التي تنكر هذه النكبة، مُطالبا الدول الاستعمارية التي تتحمل مسؤولية تاريخية عن النكبة، بأن تتحمل مسؤولية إنصاف الشعب الفلسطيني وإنهاء معاناته وخص بالذكر بريطانيا والولايات المتحدة على وجه التحديد، بتحمل مسؤولية سياسية وأخلاقية مباشرة عن نكبة الشعب الفلسطيني، فهما اللتان شاركتا في جعله ضحية عندما قررتا إقامة وزرع كيان آخر لأهداف استعمارية خاصة بهما، ومطالبا رسمياً، بإلزام إسرائيل باحترام القرارين ١٨١ للعام ١٩٤٧، والقرار ١٩٤، أو تعليق عضويتها في الأمم المتحدة، لا سيما وأنها لم تفِ بالتزامات قبول عضويتها في المنظمة الأممية، وأكد عباس أن أهم شرط لتحقيق السلام والأمن في المنطقة يكمن في الإقرار بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، واستقلال دولته الفلسطينية ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، بالقدس الشرقية عاصمة لها، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار ١٩٤، وإطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

وتطرق عباس في كلمته إلى المزاعم الصهيونية الملفقة، والتي تحاول تزييف الرواية الفلسطينية، والتي ادّعت أن فلسطين كانت أرضاً بلا شعب ويتوجب إعطاؤها لشعب بلا أرض، وأن الفلسطينيين تركوا بلادهم عام ١٩٤٨ طواعيةً، مشددا على أن الحقيقة هي أن فلسطين وطن الفلسطينيين التاريخي فلسطين لم يكن يوماً أرضاً بلا شعب، وأضاف أن إسرائيل تواصل ترديد هذه المزاعم رغم ما نُشر من شواهد ووثائق سرية صهيونية تُقِر وتعترف بأن الفلسطينيين صمدوا وقاتلوا وقاوموا التهجير القسري، وآخر هذه الشواهد، فيلم الطنطورة، الذي يعترف فيه الجنود الإسرائيليون الذين قتلوا بدم بارد أكثر من مئتي فلسطيني بجريمتهم المشهودة، متسائلا: كيف يكون ارتكاب المذابح وتدمير القرى وتشريد نصف سكان فلسطين عام ١٩٤٨ حرباً دفاعية؟، قائلا: " إن الكذبة الأكبر ادعاء إسرائيل، ومن يدعمها من الدول الاستعمارية، بأنها "إسرائيل" الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، متسائلا: كيف تكون الدولة الديمقراطية الوحيدة وهي التي ارتكبت نكبة الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، وتحتله منذ عام ١٩٦٧، وهي الدولة الوحيدة في العالم التي تحتل شعبا آخر، وأشار إلى رواية زائفة أخرى تروجها إسرائيل ويتلقفها مناصروها، دون تمحيص أو تدقيق، هي الزعم بأن الفلسطينيين لا يضيعون فرصة لكي يضيعوا فرصة أخرى، وأنه لا يوجد هناك شريك فلسطيني للسلام، متسائلا: ما معنى إذن أن يقبل الشعب الفلسطيني بدولة على ٢٢% فقط من أرض وطنه التاريخي، ويعترف بإسرائيل ويستعد للعيش إلى جانبها بأمن وسلام وحسن جوار؟

وفي سياق الحديث عن الروايات الإسرائيلية، أشار عباس إلى أن إسرائيل تقول إنها تحتفل هذه الأيام بالذكرى الخامسة والسبعين لاستقلالها، فقط أريد أن أسأل عمن استقلت؟ ومن الذي كان يحتلها؟ مؤكدا أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وفرض الحصار على قطاع غزة، هو السبب الحقيقي لاستمرار دوامة العنف، وإذا ما ذهب الاحتلال إلى غير رجعة فلن يكون هناك أي مبرر للعنف والحروب.

مشددا على ان الفلسطينيون سيحافظون على وحدتهم الوطنية بكل السبل ومهما كانت التحديات، في إطار منظمة التحرير.

كما أكد الرئيس الفلسطيني في كلمته أمام القمة العربية الـ٣٢ المنعقدة في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية، يوم الجمعة ٥/١٩، رفض استمرار استباحة سلطات الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية والمقدسات مُطالبا المجتمع الدولي بمحاسبة إسرائيل على جرائمها بحق الشعب الفلسطيني وتوفير الحماية الدولية له، داعيا القادة العرب إلى دعم تنفيذ قرار الجمعية العامة الأخير، وتقديم المرافعة المكتوبة من قبل دولهم أمام محكمة العدل الدولية، لإصدار رأيها الاستشاري، وفتواها، حول قانونية وشكل وأهلية النظام الذي أقامته إسرائيل، دولة الاحتلال والأبرتهايد، على أرض فلسطين، مؤكدا بأن إسرائيل لن تنعم بالأمن والسلام دون نيل الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله"، مؤكدا ثقته أن القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ستكون في صُلب اهتمامات القمة العربية، من أجل إيجاد حل عادل وشامل ينهي الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام ١٩٦٧، وعودة اللاجئين، وتحرير الأسرى.

وأكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، خلال استقباله المبعوث الروسي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط فلاديمير سافرنكوف، بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، يوم الثلاثاء ٥/٩، على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية كأساس لتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة، وبحث معه والتصعيد الإسرائيلي الخطير والمتواصل في الأراضي الفلسطينية كافة، مطالباً المجتمع الدولي، خاصة مجلس الأمن الدولي بالتدخل الفوري لوقف هذا العدوان، بدوره، جدّد المبعوث الروسي، موقف بلاده الداعم لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وللعملية السياسية القائمة على حل الدولتين، والالتزام بقرارات الشرعية الدولية.

كما أطلع عباس سفير الجمهورية التونسية لدى دولة فلسطين الحبيب بن فرح، في مقر الرئاسة بمدينة رام الله، يوم الجمعة ٥/٥، على آخر التطورات على صعيد القضية الفلسطينية، وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي اليومية بحق الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته. وجدد السفير بن فرح التأكيد على موقف بلاده الثابت من ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وتأكيد الرئيس سعيّد على تسخير الدبلوماسية التونسية في دعم حقوق الشعب الفلسطيني في جميع المحافل.

من جانبه أكد رئيس الوزراء محمد اشتية، خلال استقباله، في مكتبه بمدينة رام الله، وفدا من الهيئات المحلية الفرنسية التي تربطها علاقات توأمة مع نظيراتها الفلسطينية، المشاركين في فعاليات المؤتمر الخامس للتعاون اللامركزي الفلسطيني – الفرنسي المنعقد في رام الله، يوم الاثنين ٥/٨، على أهمية الزيارات الدولية التضامنية بهدف الدعم والتأييد للشعب الفلسطيني وقضيته، وخلق المزيد من الشراكات ومشاريع التوأمة بين هيئات الحكم المحلية الفلسطينية ونظيراتها في دول العالم، جاء مشدد ا رئيس الوزراء محمد أشتية على أهمية الزيارات الدولية التضامنية بهدف الدعم والتأييد للشعب الفلسطيني وقضيته على هذه الزيارات لفلسطين من أجل مشاهدة الحقائق والأوضاع على أرض الواقع، "فالممارسات والإجراءات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني التي ترتقي إلى الفصل العنصري وفق ما ذكرته العديد من تقارير المؤسسات الدولية مؤخرا".

وطالب اشتية في كلمته بمستهل جلسة الحكومة، في رام الله يوم الإثنين ٥/٨، منظمة "اليونسكو"، إلى التدخل لمنع سلطات الاحتلال الإسرائيلي من إقامة موقع استيطاني متاخم لقرية سبسطية، والذي من شأن إقامته أن يتسبب بأضرار فادحة بالموقع التاريخي في القرية، معربا عن أمله في أن يشكل ذلك بداية واعدة

لتحرك دولي واسع وفعال ضد حرب الإبادة والتطهير العرقي التي يمارسها نظام الفصل العنصري الإسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني.

كما وضع رئيس الوزراء محمد اشتية، ممثل الاتحاد الأوروبي لدى دولة فلسطين سفين كون فون بورغسدورف، في رام الله، يوم الخميس ٥/٤، على المستجدات السياسية في المنطقة ومؤخرا جريمة الاحتلال في نابلس حيث تم اغتيال ثلاثة شبان، وتلاها شهيدة شابة في حوّارة، داعيا الاتحاد الأوروبي إلى إدانة انتهاكات الاحتلال والضغط من أجل وقفها.

وأدان اشتية قرار وزير المالية الإسرائيلية بتسلئيل سموتريتش؛ يوم الأربعاء ٥/٣، اقتطاع مبلغ ٣,٢ مليون شيقل، من أموال المقاصة؛ لتضاف إلى مبلغ الـ١٣٨,٨ مليون شيقل؛ التي اقتطعت في شهر كانون ثان الماضي، بمثابة قرصنة جديدة، من أموال الشعب الفلسطيني؛ مطالبا الدول الصديقة المجتمعة في العاصمة البلجيكية بروكسل خلال مؤتمر تنسيق المساعدات للشعب الفلسطيني، بممارسة الضغوطات على إسرائيل لحملها على وقف تلك الاقتطاعات؛ والتي بلغت (٨٠٠) مليون دولار منذ العام ٢٠١٩، وإعادتها إلى الخزينة التي تعاني عجزا كبيرا قد يصل إلى٦٠٩ مليون دولار مع نهاية هذا العام في حال عدم التوقف عن تلك الاقتطاعات الجائرة، وغيرها من الممارسات، والسياسات؛ التي تستهدف ممارسة الضغوط على الشعب الفلسطيني للتنازل عن حقوقه المشروعة .

وطالبت وزارة الخارجية والمغتربين، في بيان صحفي محكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرة جلب وتوقيف بحق وزير الأمن القومي المتطرف ايتمار بن غفير، يوم الاحد ٥/١٤، في ضوء دعواته التحريضية لمزيد من الاغتيالات في الضفة، ومطالباته بشن عدوان دموي فيها، كما حصل ضد أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، معتبرة هذه المواقف رخصة لقتل المواطنين الفلسطينيين، ودعوات لتصعيد عسكري غير مبرر، يعكس عقلية استعمارية توسعية لتكريس عمليات الضم التدريجي للضفة، مؤكدة أن التصريحات العنصري للمتطرف بن غفير هي دعوات لتعميق التطهير العرقي، وقتل أكبر عدد من المواطنين في الضفة، تحضيرا لاستبدالهم بالمستوطنين، ومشددة على أن مطالبته بتوسيع دائرة الاغتيالات توضح أنها ليست جزءا من سياسية الحق في الدفاع عن النفس كما يدعون، إنما هي لتروع المواطنين الفلسطينيين نحو الخنوع والقنوط والاستسلام من جهة، ومن أجل بث الخراب والدمار والفوضى حتى يتمكن الجانب الاسرائيلي من استعمال كل إمكانياته العسكرية وتفوقه في كل مجالات الحرب، لإدخالها ضمن قدراته في العدوان على الشعب الفلسطيني ، والتعامل معه كميدان وأهداف للتدريب، ومحاولة حسمها سريعا لتسهيل تنفيذ خططه الرامية الى السيطرة على أكبر مساحة من الأرض بأقل ما يمكن من السكان.

كما وضع رئيس الوزراء محمد اشتية، خلال اللقاء الذي عقد في مكتبه برام الله، يوم الثلاثاء ٥/١٦، وفدا أميركيا، في صورة الأوضاع والتطورات في الأراضي الفلسطينية، وتصاعد انتهاكات الاحتلال بحق أبناء الشعب الفلسطيني، قائلا :" إن الصراع على فلسطين مبنيٌ على قاعدة لعبة الصفر، أي أن كل متر من الأراضي تستولي عليها إسرائيل تخسرها فلسطين، وكل لتر ماء تسرقه إسرائيل هو لتر ماء نخسره نحن، ويوميا يواجه الشعب الفلسطيني واقعا مؤلما من الاقتحامات والاعتقالات وعمليات القتل"، مشددا على أن إسرائيل لا تريد حل الدولتين وتعمل على تدميره بشكل ممنهج يوميا من خلال إجراءاتها الأحادية، وتريد الاستمرار في فرض وقائع لا يمكن التراجع عنها"، بالرغم من ان المجتمع الدولي كافة وحتى الولايات المتحدة ينادي بحل الدولتين ويؤمن به.

وبذات الساق، طالب رئيس الوزراء محمد اشتية، ألمانيا خلال استقباله وفدا برلمانيا ألمانيا، يوم الثلاثاء٥/٢٣، في مكتبه برام الله، بأخذ زمام المبادرة والاعتراف بدولة فلسطين، وذلك للحفاظ على حل الدولتين الذي يواجه تدميرا مُمنهجا من قبل إسرائيل، مطالبا المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لوقف

كافة الإجراءات الأحادية والالتزام بالاتفاقيات الموقعة، بما فيها عقد الانتخابات في القدس، وضمان مشاركة أهلها ترشحا وانتخابا، ومثمنا اشتية دعم ألمانيا لفلسطين على صعيد العديد من القطاعات، وموقفها الثابت والداعم لحل الدولتين.

كما أدانت وزارة الخارجية والمغتربين بأشد العبارات في بيان لها يوم الأربعاء ٥/٢٤، استباحة الاحتلال للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وارتكاب المزيد من الانتهاكات والجرائم بحق الشعب الفلسطيني وأرضه وممتلكاته ومقدساته، في سباق إسرائيلي رسمي مع الزمن لضم وتهويد أكبر مساحة ممكنة من أرض دولة فلسطين واغراقها في محيط استيطاني ضخم يحولها إلى جزر متناثرة غير مترابطة، بما يؤدي إلى ضرب التواصل الجغرافي في الأرض الفلسطينية المحتلة واستبداله في أحسن الأحوال بتواصل مواصلاتي .وأكدت الخارجية على أن ما تسمى بمسيرة الإعلام الاستفزازية بالقدس تحت شعار (توحيد شطري المدينة) واقدام المستوطنين على تصعيد اعتداءاتهم وخط شعارات عنصرية معادية كما حصل في بيت إكسا، واقتحام مدينة نابلس بحجة تأمين زيارة غلاة المستوطنين المتطرفين، واشتعال الحرائق في مناطق بالأغوار الشمالية نتيجة لتدريبات عسكرية مفتعلة، وغيرها من الانتهاكات تندرج جميعها في إطار محاولات دولة الاحتلال لتغيير الواقع التاريخي والسياسي والقانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة وفرض وقائع جديدة على الأرض يصعب تجاوزها في أية مفاوضات مستقبلية، بما ينسجم مع روايات الاحتلال الوهمية التي تقوم على اختلاق الأكاذيب وقلب حقائق التاريخ والجغرافيا وتوظيف المفاهيم والمناسبات والأعياد السياسية والدينية لأغراض استعمارية لتعميق ابتلاع الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، بحيث يصبح الحديث عن تطبيق مبدأ حل الدولتين خيالي، غير واقعي، وغير عقلاني ، ومطالبة الوزارة مجلس الأمن الدولي تحمل مسؤولياته في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية واتخاذ ما يلزم من الإجراءات الكفيلة بوقف التصعيد الإسرائيلي الراهن، للحفاظ على ما تبقى من مصداقية له.

وأكد الناطق الرسمي باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة، في بيان صدر عنه، يوم الأحد٥/٢١، ردا على اجتماع حكومة الاحتلال برئاسة نتنياهو داخل أحد الأنفاق الاستعمارية التي حفرها الاحتلال تحت المسجد الأقصى المبارك على ان هذا لا يغير من حقيقة فلسطينيتها شيئا، مضيفا " بأن هوية القدس العربية بمقدساتها الإسلامية والمسيحية لن تغيرها تصريحات نتنياهو ولا الواقع الموجود بحكم الاحتلال، لأن هذا الاحتلال لن يغير التاريخ ولن يصنع مستقبلا، ووجود نتنياهو وحكومته إنما هو بقوة السلاح والاحتلال الباطل، ونهايته إلى زوال"، مشيرا إلى أن مهاجمة نتنياهو لخطاب الرئيس محمود عباس، في الأمم المتحدة خلال احتفالية النكبة، يؤكد أن سيادته كشف كذب رواية الاحتلال وزيفها أمام العالم أجمع، بأن الإسرائيليين لا علاقة لهم بالقدس والحرم القدسي الشريف بما يشمل الحائط الغربي، وهو ملك للمسلمين فقط، ومطالب، المجتمع الدولي، وفي المقدمة الولايات المتحدة الأميركية، بضرورة إلزام الحكومة الإسرائيلية بوقف الأعمال أحادية الجانب، خاصة الأعمال الاستفزازية بحق المسلمين والمسيحيين على حد سواء، والانتهاكات المتكررة للمقدسات الإسلامية والمسيحية.

ت- الموقف العربي: -

أدانت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، في تصريح صحفي يوم الاثنين ٥/٢٢، العدوان المتصاعد وسياسة الحرب المفتوحة التي تشنها حكومة اليمين الإسرائيلي الفاشية، وما ترتكبه من مجازر بحق أبناء الشعب الفلسطيني، ومنها ما حدث في مخيم بلاطة شرق نابلس، والذي أسفر عن استشهاد عدد من المواطنين وإصابة آخرين، إضافة إلى عدد من المنازل، محمّلة حكومة الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن هذه الجرائم الممنهجة، وعن تداعياتها وتبعاتها.

ومطالبة المجتمع الدولي بالانتقال من حالة الصمت، أو الاكتفاء بالشجب والإدانة، إلى التدخل المباشر والفوري، واتخاذ التدابير العملية اللازمة لتوفير نظام حماية دولي في الأرض الفلسطينية، تطبيقا وإنفاذا للقرارات الدولية ذات الصلة، داعية الهيئات العدالة الدولية، خاصة المحكمة الجنائية الدولية إلى تحمل مسؤولياتها وممارسة اختصاصاتها في مساءلة مرتكبي هذه الجرائم البشعة، ووضع حد لاستمرارها، وللعدوان والانتهاكات الجسيمة لقواعد وأحكام وقرارات الشرعية الدولية.

ومن جانبهم أكد القادة والزعماء العرب في كلماتهم خلال انطلاق أعمال القمة العربية الثانية والثلاثين، تحت عنوان "قمة التجديد والتغيير"، بمشاركة رئيس دولة فلسطين محمود عباس، في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، برئاسة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، يوم الجمعة ١٩ /٥، على مركزية القضية الفلسطينية للعالمين العربي والإسلامي، ووجوب العمل لوقف الاعتداءات الإسرائيلية الغاشمة على الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته، خاصة المسجد الأقصى المبارك.

مشددين على ضرورة توحيد المواقف وتعزيز العمل على الساحة الدولية لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

وأكد جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين أن القضية الفلسطينية لا تزال محور اهتمامنا، ولا يمكن أن نتخلى عن سعينا لتحقيق السلام العادل والشامل، الذي لن يتحقق إذا لم يحصل الشعب الفلسطيني الشقيق على حقه في الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين، مضيفا انه لا يمكن للسلام والأمن أن يتحققا مع استمرار بناء المستوطنات، ومصادرة الأراضي، وهدم البيوت، وتهجير الفلسطينيين من أراضيهم، وتدمير الفرص المتبقية لتحقيق حل الدولتين، الذي يمنح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، فالبديل عن ذلك سيضع المنطقة بأكملها على طريق الصراع المستمر"، وليس هناك أهم بالنسبة لنّا من احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، المدينة المقدسة التي نكرّس كل إمكاناتنا من أجل حمايتها والحفاظ على هويتها العربية الإسلامية والمسيحية، انطلاقا من الوصاية الهاشمية على هذه المقدسات".

كما أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، على ضرورة التمسك بالخيار الاستراتيجي لتحقيق السلام الشامل والعادل من خلال مبادرة السلام العربية على أساس قرارات الشرعية الدولية، ومطالبة إسرائيل بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، محذّر من أعمال التصعيد غير المسؤولة من قبل إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، والتي كان آخرها ما شهده قطاع غزة، مؤكدا على استمرار مصر في جهودها لتثبيت التهدئة، محذّرا من أن استمرار إدارة الصراع، عسكريًا وأمنيًا، سيؤدي إلى عواقب وخيمة على الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء.

فيما شدد ولي العهد السعودي، رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان، في قمة التجديد والتغيير على أن القضية الفلسطينية كانت وما زالت قضية العرب والمسلمين المحورية، وتأتي على رأس أولويات سياسات المملكة الخارجية، حيث لم تتوانَ المملكة في دعم الشعب الفلسطيني باسترجاع أراضيه، واستعادة حقوقه المشروعة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية وغيرها من المرجعيات الدولية المتفق عليها بما يحقق تطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق.

وأكد رئيس الوزراء الجزائري في كلمته خلال انطلاق أعمال القمة العربية الثانية والثلاثين، تحت عنوان "قمة التجديد والتغيير" يوم الجمعة ٥/١٩، على إنه يتوجب على المجتمع الدولي ضمان وتوفير الحماية

الدولية للشعب الفلسطيني ومقدساته في وجه الاحتلال الإسرائيلي، وأن الجزائر تواصل التنسيق مع الرئيس محمود عباس، لاستكمال مسار المصالحة الوطنية، وحشد الدعم اللازم لتوسيع قاعدة الاعترافات الدولية بدولة فلسطين وحصولها على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة بالتنسيق مع الأشقاء العرب، وبمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعبي الفلسطيني تمت مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته الدولية والأخلاقية والإنسانية تجاه الشعب الفلسطيني، لوضع حد لتعنت الاحتلال ورفضه الالتزام بالشرعية والقرارات الدولية، ووضع حد لسياسة الاستيطان التي تمارسها سلطة الاحتلال.

كما أدانت المملكة المغربية على لسان وزير خارجيتها ناصر بوريطة في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الأوكراني دميترو كوليبا، في العاصمة المغربية الرباط، يوم الاثنين ٥/٢٢، بقوة؛ اقتحام وزير "الأمن القومي" الإسرائيلي اليميني المتطرّف إيتمار بن غفير، المسجد الأقصى المبارك، واصفة الاقتحام بـ "التصرفات الاستفزازية المتكررة"، مؤكدا بوريطة، أن بلاده تدعو إلى "الوقف الفوري لكل هذه الإجراءات التي تمس بالوضع القانوني والتاريخي للمدينة المقدسة"، مضيفا "نتمنى أن تتوقف هذه الاستفزازات لأن تأثيرها سلبي، ولأنها كذلك تغذي التطرف والعنف في المنطقة".

كما شدد العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة، إنه "يجب العمل للوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية وهو حل الدولتين وفق مبادرة السلام العربية، ما يضمن حق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية"

ومن جانبه أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، على أن التمسك بمبادرة السلام العربية ما زال خيارا استراتيجيا عربيا لحل الصراع، وفي القلب من هذا الخيار إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وأن الممارسات الاستفزازية الممعنة في التطرف والكراهية، لحكومة الاحتلال الإسرائيلية أدت إلى تصعيد كبير في العنف والقتل في الشهور الأخيرة، موضحا أن انسداد المسار التفاوضي يؤدي إلى تقويض حل الدولتين ويُمهد الطريق أمام حل الدولة الواحدة، وأشار إلى أن المنطقة العربية عانت زمنا، ولا تزال، من التدخلات الإقليمية في شؤونها، ولم تُنتج هذه التدخلات سوى حصاد من التمزق والفرقة والدم.

وحث مجلس جامعة الدول العربية، في ختام بيانه الصادر عن الاجتماع الطارئ الذي عقده على مستوى المندوبين الدائمين في مقر الأمانة العامة بالعاصمة المصرية القاهرة، يوم الأربعاء ٥/١٠، برئاسة مصر، لبحث ومواجهة العدوان الإسرائيلي المتواصل بحق الشعب الفلسطيني وتوفير الحماية الدولية له المحكمة الجنائية الدولية على إنجاز التحقيق الجنائي في جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، التي ارتكبتها وترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، بما فيها جرائم الاستيطان والضم، والعدوان على المدن والقرى والمخيمات، وقتل المدنيين والصحفيين والمسعفين، والتهجير القسري للفلسطينيين من بيوتهم.

وأدان المجلس، العدوان والحصار والجرائم الإسرائيلية واسعة النطاق ضد الشعب الفلسطيني في القدس وقطاع غزة وجنين ونابلس وأريحا ورام الله وباقي المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، بما فيها الغارات العدوانية الإسرائيلية الهمجية على قطاع غزة، والتي استهدفت المدنيين والأطفال والنساء في الأحياء السكنية وهم نيام آمنين في منازلهم، والتي راح ضحيتها عائلات بأكملها وعشرات من الشهداء والجرحى والمعتقلين، مطالبا مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين، وممارسة الضغط اللازم على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لوقف عدوانها وحصارها المفروض على الشعب الفلسطيني، والذي ينتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتحميل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، نتائج عدوانها كافة.

كما طالب المجلس، المجتمع الدولي بتنفيذ القرارات ذات الصلة بحماية المدنيين الفلسطينيين، لا سيما قراري مجلس الأمن رقم ٩٠٤ (١٩٩٤) ورقم ٦٠٥ (١٩٨٧)، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حماية المدنيين الفلسطينيين رقم ٢٠/٢٠١٨١٠) ES/RES/A-.

وحث المجلس الدول ومؤسسات المجتمع الدولي على المشاركة في حماية المدنيين الفلسطينيين، وتشكيل آلية عملية وفعالة لتنفيذ ما جاء في قرار الجمعية العامة.

ودعا الأمين العام بعثات جامعة الدول العربية ومجالس السفراء العرب حول العالم، إلى التحرك الدبلوماسي في العواصم والمنظمات الإقليمية والدولية، من أجل نقل أهداف هذا البيان ومضامينه، مثمنا الجهود المصرية والعربية المستمرة في وقف العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

وأدنت سلطنة عُمان، في بيان صادر عن وزارة الخارجية، يوم الأربعاء ٥/١٠، العدوان الذي تشنه قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، معربة عن استنكارها البالغ لهذا التصعيد غير المبرر والذي يعد انتهاكا واضحا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية، داعيا المجتمع الدولي بضرورة اتخاذ إجراءات رادعة لإسرائيل، لوقف اعتداءاتها المستمرة بحق الشعب الفلسطيني، مؤكدة على قرارات الشرعية الدولية والمواقف العمانية الثابتة تجاه القضية الفلسطينية، والداعية إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى حدود عام ١٩٦٧، وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وفق مبدأ حل الدولتين ومبادرة السلام العربية.

وأدانت وزارة الخارجية المصرية، في بيان لها يوم الثلاثاء ٥/٩، التصعيد الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة في قطاع غزة الذي أسفر عن ارتقاء ١٣ شهيدًا وعشرات المصابين، واقتحام مستوطنين المسجد الأقصى المبارك، بالإضافة إلى استمرار الاقتحامات للمدن الفلسطينية، وآخرها نابلس|،مؤكدة ، رفض مصر الكامل لمثل تلك الاعتداءات التي تتنافى مع قواعد القانون الدولي وأحكام الشرعية الدولية، وتؤجج الوضع بشكل قد يخرج عن السيطرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتقوض من جهود تحقيق التهدئة وخفض التوتر في إطار ما تم التوصل إليه من تفاهمات في اجتماعي شرم الشيخ والعقبة، بهدف تهيئة المناخ الملائم، لإعادة تحريك مسار عملية السلام.

وأحيت جامعة الدول العربية، يوم الإثنين ٥/٨، الذكرى الـ٧٥ للنكبة، ويوم الأسير، بحضور عدد من ممثلي الدول الأعضاء بالجامعة والسفراء العرب والأجانب المعتمدين لدى مصر، وعدد من الشخصيات الرسمية ورؤساء البعثات العربية والمنظمات الدولية، وقال الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط" إننا نحيي اليوم الذكرى الـ٧٥ للنكبة، هذه الذكرى الأليمة للشعب الفلسطيني، بل وللأمّة العربية ولجميع أحرار العالم، التي تُعيد التذكير بالمأساة الفظيعة التي حلّت بالشعب الفلسطيني جراء احتلال أرضه وتهجيره ظلماً وعدواناً وإرهاباً بارتكاب سلسلة من الجرائم والمجازر البشعة."

ودعا مجلس جامعة الدول العربية، على مستوى وزراء الخارجية العرب في دورته غير العادية في بيان له، عقب الجلسة الخاصة برئاسة وزير الخارجية المصري سامح شكري، وبحضور الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط، التي عقدت يوم الأحد ٥/٧، المجتمع الدولي والهيئات الحقوقية الدولية للضغط على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، للإفراج الفوري عن كافة الأسرى والمعتقلين، خاصة قُدامى الأسرى والمرضى والأطفال وكبار السن والمعتقلين الإداريين وجثامين الشهداء.

وحمّل المجلس إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، المسؤولية الكاملة عن استشهاد الأسير خضر عدنان، الذي قضى مضربا عن الطعام لمدة ٨٧ يوما، تعمدت خلالها سلطات سجون الاحتلال الإسرائيلي ممارسة الإهمال الطبي القاتل تجاهه، رافضة اتخاذ أي محاكمة عادلة له ومتجاهلة طلبه المشروع بالحرية.

وعبر مجلس الجامعة العربية، عن تضامنه الكامل مع الشعب الفلسطيني لمناسبة الذكرى الـ ٧٥ لنكبة فلسطين، ووجه التحية لأجيال من اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من بيوتهم بالقوة والإرهاب والقهر الإسرائيلي منذ النكبة عام ١٩٤٨، مؤكدا حقهم غير القابل للتصرف في العودة والتعويض، مثمنا إحياء هذه الذكرى الأليمة في كافة أنحاء العالم، بما في ذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي العديد من العواصم والمنظمات الدولية والإقليمية، مؤكدا مركزية القضية الفلسطينية للأمة العربية جمعاء، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير والعودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين، وحقه في تجسيد إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على خطوط ٤ حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، مؤكدا سيادة دولة فلسطين على مدينة القدس ومقدساتها، وعلى أهمية الوصاية الهاشمية الأردنية التاريخية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، ودورها في حماية هذه المقدسات والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم فيها .

كما أدانت الخارجية المصرية، في بيان، صدر يوم الأحد ٥/٢١، اقتحام وزير الأمن القومي الإسرائيلي المتطرف إيتمار بن غفير للمسجد الأقصى المبارك، برفقة مجموعة من العناصر المتطرفة، مؤكدة أن الاقتحامات المتتالية للمسجد الأقصى والرامية لترسيخ سياسة التقسيم الزماني والمكاني له، لن تغير من الوضع القانوني والتاريخي القائم، والذي يعد فيه الأقصى وقفا إسلاميا خالصا، ودعت الجانب الإسرائيلي إلى التوقف بشكل فوري عن الممارسات التصعيدية التي تؤجج حالة الاحتقان القائمة بالفعل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في القاهرة يوم السبت ٥/٦، مع وفد أمريكي برئاسة رئيس لجنة شؤون الاستخبارات بمجلس النواب مايك تيرنر، على "أهمية العمل على استئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بهدف التسوية العادلة والشاملة للقضية الفلسطينية وفق ثوابت المرجعيات الدولية"، مشيرا إلى "الجهود المصرية الحثيثة، التي تتم بالتوازي، لتثبيت التهدئة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ومبادرات إعادة إعمار غزة."

من جانبها أعربت وزارة الخارجية الكويتية، في بيان، يوم الأربعاء ٥/١٠، عن إدانتها واستنكارها لعدوان قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، مؤكدة رفض بلادها المطلق لهذا التصعيد الخطير والاعتداءات المتكررة التي تشكل استمرارًا لسلسلة الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، وانتهاكًا سافرًا للقانون الدولي الإنساني، وجددت دعوتها للمجتمع الدولي ومجلس الأمن، بضرورة تحمل مسؤولياتهم والتحرك الفوري لوقف تلك الاعتداءات، والعمل على توفير الحماية المدنية والقانونية الكاملة للشعب الفلسطيني وفق ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

كما عقد في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في جدة، الأربعاء ٥/٢٣، اجتماعًا استثنائيًا مفتوح العضوية للجنة التنفيذية للمنظمة، جاء بناءً على طلب أردني فلسطيني لبحث الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على المسجد الأقصى المبارك، والتطورات التي يشهدها الأقصى، جراء الاقتحامات الإسرائيلية المتواصلة، والاعتداء عليه وعلى المتواجدين فيه، بما فيها اقتحام وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير للمسجد.

وطالب البرلمان العربي، في بيان له صدر يوم الاثنين ٥/٢٢، المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان بتحمل مسؤولياتها والتحرك الفوري واتخاذ مواقف حازمة لوقف الاعتداءات الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى المبارك، والأماكن المقدسة دون أي مراعاة لقدسيتها، داعيا إلى ضرورة التزام سلطات الاحتلال بالوضع الحالي في القدس المحتلة، وعدم جر المنطقة إلى حرب دينية ستطال الجميع ولا تستطيع وقفها، وأدان اقتحام وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، المسجد الأقصى للمرة الثانية منذ توليه منصبه

في حكومة اليمين المتطرفة، تحت حراسة قوات الاحتلال وحمايتها، مؤكدا على ان محاولات المساس بالوضع التاريخي والقانوني القائم للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس وتهويدها ومحاولات تقسيم الأقصى زمانيًا ومكانيًا وتقويض حرية صلاة المسلمين فيه، هي محاولات مرفوضة وباطلة تنذر بالمزيد من التصعيد وتمثل اتجاهًا خطيرًا، كونها تتنافى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ومشددا البرلمان العربي على ضرورة احترام الوضع القائم في القدس وعدم المساس بدور المملكة الأردنية الهاشمية في إدارة الأوقاف ورعاية الأماكن المقدسة وحمايتها بموجب القانون الدولي، ومطالب بضرورة منع سلطة الاحتلال أي إجراءات أو ممارسات تستهدف الهوية العربية الإسلامية والمسيحية للقدس ومقدساتها، ومنع أي أعمال استفزازية من شأنها تأجيج التوتر والعنف، وعودة المواجهات من جديد وتصعيد الحرب الدينية على المقدسات.

وأكدت وزارة الخارجية والتعاون الدولي الإماراتية في بيان صدر عنها، يوم الأحد٥/٢١، موقف دولة الإمارات الثابت بضرورة توفير الحماية الكاملة للمسجد الأقصى، ووقف الانتهاكات الخطيرة والاستفزازية فيه، كما ادانت اقتحام وزير إسرائيلي للمسجد الأقصى المبارك تحت حماية الشرطة الإسرائيلية، ومشددة على أهمية دعم جميع الجهود الإقليمية والدولية المبذولة لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط قدما، وكذلك وضع حد للممارسات غير الشرعية التي تهدد الوصول إلى حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

كما أعربت وزارة الخارجية السعودية، في بيان صحفي يوم الاحد ٥/٢١، عن إدانتها واستنكارها، الشديدين لاقتحام وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، للمسجد الأقصى المبارك، مؤكدة على أن هذه الممارسات الممنهجة تُعد تعديا صارخا لكافة الأعراف والمواثيق الدولية، واستفزازا لمشاعر المسلمين حول العالم، وحملت قوات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن تداعيات استمرار هذه التجاوزات.

وأدانت وزارة الخارجية التركية في بيان، صدر يوم الأحد ٥/٢١، بشدة اقتحام وزير الأمن القومي الإسرائيلي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير للمسجد الأقصى المبارك، ومعتبرة اقتحام بن غفير انتهاكا صارخا للقانون الدولي، داعية الحكومة الإسرائيلية مجددا إلى الوقف الفوري لأي عمل استفزازي ينتهك الوضع التاريخي للحرم الشريف المستند للقانون الدولي والتصرف بمسؤولية".

كما أدانت وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، في بيان صدر عنها يوم الثلاثاء ١١/٥، بشدة الغارات الجوية الغادرة التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزّة، والتي خلّفت عددا من الشهداء والعشرات من الجرحى، من بينهم أطفال، ونساء عُزّل، في خرق واضح لكل القوانين والأعراف الدولية، وأعربت عن رفضها لهذا العدوان الغاشم، وما يتعرّض له الشعب الفلسطيني الشقيق من تنكيل واعتداءات ممنهجه تهدُد أمنه وحقُه في الحياة، وجددّت تونس تضامنها الكامل ودعمها الثابت للشعب الفلسطيني في الدفاع عن حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة على أراضيه وعاصمتها القدس الشريف، كما دعت المجموعة الدولية إلى التدخل العاجل لإيقاف هذه الانتهاكات الإجرامية، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

وأدانت وزارة الخارجية القطرية في بيان لها يوم الاثنين ٥/٢٢، قرار سلطات الاحتلال تطبيق قانون فك الارتباط عن مستوطنات شمال الضفة الغربية المحتلة، معتبرة القرار يسمح للمستوطنين الإسرائيليين بالعودة إلى "بؤرة حومش" وشرعنتها، مما يعتبر "اعتداءً سافراً على حقوق الشعب الفلسطيني"، كما أعربت قطر عن قلقها البالغ من سياسة الأمر الواقع التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي لنزع حقوق الشعب الفلسطيني، داعية المجتمع الدولي للقيام بمسؤولياته لإلزام "إسرائيل" بوقف سياستها الاستيطانية.

ث- الموقف الدولي: -

نظمت لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يوم ٥/١٦، حدثا تذكاريا خاصا وحفلا موسيقيا، إحياء للذكرى الـ٧٥ للنكبة، في قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وحضر الفعالية، بحضور رئيس دولة فلسطين محمود عباس، و رئيس اللجنة السفير شيخ نيانغ، والوفد المرافق للرئيس، وممثلو الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة الأميركية، وعدد من سفراء وممثلي الدول والهيئات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، واستهلت الفعالية بعرض عدة تقارير متلفزة للصحفية الشهيدة شيرين أبو عاقلة (ولدت في القدس ١٩٧١ لعائلة من بيت لحم، واستشهدت في مخيم جنين ٢٠٢٢) حيث استعرضت المواد البصرية الانتهاكات الإسرائيلية بحق أبناء شعبنا، من هدم وتهجير واستيطان، وعرض لحالة لاجئين ومخيماتهم والأمل بالعودة، وإطلاق النار على الأطفال والفتية واعتقالهم والتسبب بإعاقات دائمة في أجسادهم بفعل رصاص الاحتلال المحرّم دوليا.

وأعلن السفير نيانج افتتاح الفعالية، مشيرا إلى أن اللجنة تنظم هذه الفعالية التاريخية للمرة الأولى في مقر الجمعية العامة للأمم المتحدة، قائلا "في ٢٠٢٣ ما نزال ندعم الفلسطينيين للتوصل إلى حل دائم وعادل لقضيتهم وحقهم في تقرير المصير والاستقلال وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة".

وأكد رئيس الدورة الـ ٧٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة، تشابا كروشي، إن "احدى أولى مهام الأمم المتحدة الرئيسية تتمثل بالسعي إلى حل عادل للنزاع في الشرق الأوسط على مدى ٧٥ عاما، حيث بقيت مسألة فلسطين من دون حل على أجندة الجمعية العامة"، وأعاد التأكيد على الالتزام بحق الفلسطينيين بأن يعيشوا بكرامة، وأن يتمتعوا بشكل كامل بحقوق الانسان، وأوكد مجددا احترام الجمعية العامة بالحق الكامل للفلسطينيين بتقرير المصير وبالسيادة الوطنية وبحق العودة.

أعربت وزارة الخارجية السويسرية يوم الخميس ٥/١١، عن إدانتها وقلقها إزاء تصعيد العنف في غزة، في تصريح مقتضب عبر "تويتر": "يجب حماية المدنيين في جميع الأوقات، ونحن على اتصال مع جميع الأطراف لحثهم على احترام القانون الدولي الإنساني وإعادة الهدوء"، مشددة على أن وقف التصعيد أمر ملحّ.

وبدعوة من فرنسا والصين العضوان الدائمان في مجلس الأمن، ودولة الإمارات العضو غير الدائم في المجلس تم عقد اجتماع عاجل مغلق لمجلس الأمن، يوم الأربعاء ٥/١٠، لبحث التطورات في قطاع غزة، ووقف العدوان الذي خلف عشرات الشهداء والجرحى وغالبيتهم من المدنيين.

وأدانت الخارجية الفرنسية، في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني يوم الإثنين ٥/٢٢، قرار إسرائيل السماح بإقامة المستوطنين الدائمة في حومش شمال الضفة الغربية المحتلة، ودعت فرنسا الحكومة الإسرائيلية إلى التراجع عن قرارها، كما أعربت عن قلقها بعد زيارة وزير الأمن القومي الإسرائيلي الاستفزازية الثانية للحرم القدسي الشريف في ٢١ أيار، ومجددة تأكيدها "بضرورة الحفاظ على الوضع القائم تاريخيًا في الأماكن المقدّسة في القدس وشددت على أهمية الدور الخاص الذي تضطلع به الأردن في هذا الصدد".

كما دعت إلى الامتناع عن اتخاذ أي تدبير أحادي الجانب أو يفضي إلى تعاظم التوترات وأعمال العنف، ولا سيما إزاء المدنيين، ومشددة على أن "أساس الحل الوحيد الذي يتيح إحلال سلام عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين هو حل الدولتين".

ودعت وزارة الخارجية الإسبانية، يوم الأربعاء ٥/١٠، إلى تجنب المزيد من التصعيد، مذكرة إسرائيل بضرورة احترام القانون الإنساني الدولي، داعية الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى العودة إلى المفاوضات لمنع المزيد من التصعيد، مؤكدة أن حل الدولتين هو الوحيد الممكن لتلبية تطلعات الجانبين.

كما أعربت وزارة الخارجية الإسبانية، في بيان، يوم الاثنين ٥/٢٢، عن رفضها اقتحام وزير "الأمن القومي" في حكومة الاحتلال الإسرائيلي إيتمار بن غفير، المسجد الأقصى المبارك، وخطابه بخصوصه، داعية إلى الالتزام بالاحترام الصارم للأماكن المقدسة، قائلة إنها ترفض خطاب بن غفير الذي اقتحم المسجد الأقصى المبارك في دعوة للسيطرة عليه، تحت حماية شرطة الاحتلال الإسرائيلي. ودعا البيان "الأطراف المعنية إلى بذل كل ما في وسعها لتلافي التوترات في ساحة المسجد الأقصى والحفاظ على الاستقرار فيه، وكذلك دعم عمل الأردن في هذا الصدد".

وقال وزير خارجية لوكسمبورغ جان أسيلبورن، ووزير التعاون الإنمائي والشؤون الإنسانية ووزير الاقتصاد فرانز فايوت، في تصريح مقتضب نُشر عبر "تويتر" على صفحة خارجية لوكسمبورغ يوم الخميس ٥/١١ " نشعر بالفزع الشديد إزاء الخسائر في أرواح المدنيين وبينهم ٤ أطفال، في أعقاب غارات الطيران الإسرائيلي على غزة، وهذا العنف يزيد من تفاقم الوضع اليائس بالفعل هناك، داعين إسرائيل إلى احترام القانون الإنساني الدولي وحماية أرواح المدنيين".

وأعربت وزارة الخارجية البرازيلية، يوم الخميس ٥/١١، عن "صدمتها" من القصف الذي نفذته القوات الإسرائيلية على مناطق سكنية في قطاع غزة، مؤكدة تضامنها مع حكومة فلسطين وشعبها، مؤكدة أنه لا يوجد مبرر لاستخدام العنف، خاصة ضد المدنيين، ودعت إلى الامتناع عن الأعمال التي تؤدي إلى تصعيد التوتر، ومشددة على التزامها بالقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وحل الدولتين، حتى يتسنى لفلسطين وإسرائيل العيش جنبا إلى جنب بسلام وأمن، ضمن حدود متفق عليها ومعترف بها دوليا.

كما أدان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش وبحسب بيان عن الأمم المتحدة يوم الخميس ٥/١١، القتل قائلا "الواجب أن يتوقف على الفور"، والذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين بمن فيهم الأطفال والنساء، داعيا إسرائيل إلى "التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي"، مؤكدا غوتيريش التزام الأمم المتحدة بدعم الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لحل الصراع على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقيات الثنائية.

ومن جانب آخر، ونقلا عن موقع "واينت" الإلكتروني يوم، الأحد٢١ /٥، رفض مسؤولون رسميون فرنسيون (وزير الخارجية الفرنسي ومسؤولون في بلدية باريس) عقد لقاء مع وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، الذي سيشارك في المؤتمر السنوي لوزراء مالية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الذي سيعقد في باريس، في ٧ – ٨ حزيران المقبل.

وذلك ردا على تصريحات عنصرية أطلقها سموتريتش خلال زيارة لباريس، قبل شهرين، غضبا فرنسيا وتنديدا دوليا، عندما زعم أنه "لا يوجد شيء كهذا اسمه شعب فلسطيني، وينبغي أن يسمعوا ذلك في قصر الإليزيه وكذلك في البيت الأبيض". ووضع سموتريتش أمامه أثناء تفوهات هذه خريطة "أرض إسرائيل الكاملة" المزعومة، بحيث تشمل فلسطين التاريخية كلها والأردن، وعقبت وزارة الخارجية الفرنسية حينها أن أقوال سموتريتش "مثيرة للغضب وعديمة المسؤولية"، ووصفت الخريطة بأنها "استفزازية". وبعد أسبوع، أوضحت مصادر فرنسية رسمية أن "فرنسا تمتنع عن عقد لقاءات مع الوزيرين إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش."

ويذكر أن سفراء دول الاتحاد الأوروبي في إسرائيل ألغوا حفل استقبال في سفارة الاتحاد الأوروبي بمناسبة "يوم أوروبا"، يوم ٩ /٥، بسبب مشاركة بن غفير فيه كمندوب عن الحكومة الإسرائيلية. وأعلنت سفارة الاتحاد الأوروبي حينها أنه "لسنا معنيون بمنح منبر لمن تتناقض مواقفه مع قيم الاتحاد الأوروبي".

وعلى صعيد آخر، طالب الاتحاد الأوروبي في بيان له خلال لقاء بين مسؤول السياسة الخارجية بوريل مع وزير خارجية إسرائيل، يوم الثلاثاء٥/٣ ، بوقف "الإجراءات الأحادية" والتي من شأنها أن تزيد منسوب التوتر المرتفع أصلا وأن تقوّض فرص سلام مستقبلي عادل ومستدام على أساس حل الدولتين"، خاصة في أعقاب استشهاد الأسير خضر عدنان، كما دان بوريل إطلاق القذائف الصاروخية من قطاع غزة، وقال إن الاتحاد الأوروبي "ملتزم بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها."إلا أن بوريل حذّر من أن "أي رد يجب ان يكون متناسبا ومتوافقا مع القانون الدولي"، لذي تابع أن بوريل "أعرب في الوقت نفسه عن قلقه إزاء الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، وحضّ بوريل وزير الخارجية الإسرائيلي على "الانخراط" في الجهود التي يبذلها الاتحاد الاوروبي مع السعودية وجامعة الدول العربية وبلدان عربية لإحياء عملية السلام.

وأعرب الاتحاد الأوروبي في بيان له صدر يوم الجمعة ٥/٢٦، عن صدمته، إزاء الاعتداءات التي يشنها المستوطنون على المواطنين الفلسطينيين في برقة شمال غرب نابلس، والمغير شرق رام الله، والتي أدت إلى وقوع إصابات، وتدمير منازل وممتلكات فلسطينية، مؤكدا على إن بيانات الأمم المتحدة تشير إلى وجود منحنى تصاعدي لهجمات المستوطنين على الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مشيرا إلى أن هذه الهجمات أصبحت أكثر عنفا، ودعا إسرائيل إلى اتخاذ خطوات حاسمة لضمان المساءلة وحماية المدنيين الفلسطينيين، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

وقال الاتحاد الأوروبي، في بيان صحفي، يوم الاحد ٥/ ٧، إنه يجب على إسرائيل وقف جميع عمليات الهدم والإخلاء، التي لن تؤدي إلا إلى زيادة معاناة الفلسطينيين وتصعيد بيئة متوترة أصلا، وأعرب الاتحاد الأوروبي عن صدمته إزاء قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدم مدرسة "جب الذيب" الممولة من الاتحاد الأوروبي، والتي تخدم ٦٠ طفلا، مؤكدة أن عمليات الهدم غير قانونية بموجب القانون الدولي، وانه يجب احترام حق الأطفال في التعليم،

كما أصدر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، بيانا الخميس ٥/١١، أعرب فيه عن "قلقه الشديد" من التطورات في غزة، مدينا الأمين العام الخسائر في أرواح المدنيين، بما في ذلك الخسائر في أرواح الأطفال والنساء، والتي يعتبرها غير مقبولة ويجب أن تتوقف على الفور، و يجب على إسرائيل الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الاستخدام المتناسب للقوة واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين أثناء العمليات العسكرية، "وقال البيان: " نحن قلقون بشأن ما إذا كان الجيش الإسرائيلي قد اتخذ الاحتياطات الكافية لتجنب، وعلى أي حال لتقليل، الخسائر في أرواح المدنيين، أذية المدنيين والأضرار بالأعيان المدنية، كما أدان إطلاق الفلسطينيين :العشوائي" للصواريخ على إسرائيل.

ووثقت منظمة العفو الدولية في تقرير لها، يوم الثلاثاء ٥/٢، يحمل عنوان "الأبارتهايد الرقمي"، كيف يشكل "الذئب الأحمر" جزءا من شبكة مراقبة متنامية باستمرار ترسخ سيطرة الحكومة الإسرائيلية على الفلسطينيين، وتساهم في الحفاظ على نظام الفصل العنصري "أبرتهايد" الذي تطبقه إسرائيل، وأوضحت أن نظام "الذئب الأحمر منشور عند الحواجز العسكرية في مدينة الخليل بالضفة الغربية المحتلة، حيث يعمل على مسح وجوه الفلسطينيين، ويضيفها إلى قواعد بيانات ضخمة للمراقبة بدون موافقتهم".

ووثقت العفو الدولية "ازدياد استخدام إسرائيل لتكنولوجيا التعرف على الوجه ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة، خاصة في أعقاب الاحتجاجات وفي المناطق المحيطة بالمستوطنات غير القانونية"،

وأشارت إلى أن "تكنولوجيا التعرف على الوجه تدعم في كل من الخليل والقدس الشرقية المحتلة، شبكة كثيفة من كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة، لإبقاء الفلسطينيين تحت المراقبة شبه الدائمة".

وبين تقرير "الأبارتهايد الرقمي" أن هذه المراقبة هي "جزء من محاولة متعمدة من جانب السلطات الإسرائيلية لخلق بيئة عدائية وكراهية للفلسطينيين، بهدف تقليص وجودهم إلى أدنى حد في المناطق الاستراتيجية"، وكشف تقرير الأبارتهايد الرقمي وجود نظام عسكري إسرائيلي للتعرف على الوجه، لم يبلغ عنه سابقا يسمى "الذئب الأحمر"، ويستخدم على الحواجز في الخليل، حيث ثمة أدلة دامغة أنه مرتبط بنظامي مراقبة آخرين يديرهما الجيش هما "قطيع الذئاب" و"الذئب الأزرق".

وقالت المنظمة إن "قطيع الذئاب" عبارة عن قاعدة بيانات واسعة، تحتوي على كافة المعلومات المتوفرة عن الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك مكان إقامتهم، وأفراد عائلاتهم، وما إذا كانوا مطلوبين للاستجواب من جانب السلطات الإسرائيلية.

أما "الذئب الأزرق" فهو تطبيق تستطيع القوات الإسرائيلية الدخول إليه عبر أجهزة الهاتف الذكية والأجهزة اللوحية، ويستطيع أن يعرض فورا المعلومات المخزنة في قاعدة بيانات "قطيع الذئاب".

وذكرت أنه عندما يمر فلسطيني عبر حاجز إسرائيلي يشغل نظام "الذئب الأحمر"، يمسح وجهه دون علمه أو موافقته، ويقارن بالسجلات البيومترية الموجودة في قواعد البيانات التي تتضمن حصرا معلومات حول الفلسطينيين، وبينت أن الفلسطينيين يشعرون بشدة بتأثير هذه الكاميرات العديدة، والتي تنتهك هذه المراقبة الجماعية الحقوق في الخصوصية والمساواة وعدم التمييز، كما أن لها تأثيرا سلبيا على الحقين في حرية التعبير والتجمع السلمي من خلال ردع الفلسطينيين عن الاحتجاج، ومفاقمة مناخ من الخوف والقمع.

ج- الموقف الإسرائيلي: -

يمكننا القول بأن العديد من الأحداث التي شهدتها إسرائيل في شهر أيار كان لها مؤشرات ودلالات ألقت بظلالها على مجريات الأحداث داخليا وخارجيا، ففي الساحة الداخلية شنّت قوات الاحتلال في إطار مواصلة العمل بسياسة الاغتيالات عدوانًا جديدًا على قطاع غزة استهدفت خلاله اغتيال عدد من كبار المقاومين، والتي حصدت معها أرواح العديد من المدنيين العزل من النساء والأطفال وأثار رد فصائل المقاومة الفلسطينية من خلال إطلاق الصواريخ على مستوطنات غلاف غزة استياء قاطني هذه المستوطنات الذين اعتبروا أن إسرائيل لا تمانع من جعلهم نقطة استهداف دون توفير الأمان والحماية الكاملة، هذا إلى جانب المشاكل الأخرى المتفجرة والتي تنتظر حلولا من الحكومة المتخبطة كثيرة الإشكالات؛ وأولى هذه المشاكل المطروحة على جدول أعمال الحكومة هو الانقلاب القانوني (الإصلاح القضائي)، الذي تم تجميده مؤقتاً، وثانيها التجنيد الإجباري، الذي يسلط الضوء على التفاوت في عبء المساواة بين العلمانيين والمتدينين، وثالثها متعلق بارتفاع تكلفة المعيشة، ورابعها الواقع الأمني وتحدياته ومستجداته، وتستمر إسرائيل حاليًا في مواجهة تهديدات كبيرة في مختلف المجالات، لعل أكبرها هو الحفاظ على وحدة الحكومة، واستمرار الشراكة بطريقة جيدة نسبيًا.

وتأكيدا لما تواجهه إسرائيل من تحديات وتهديدات على صعيد علاقتها الخارجية وصورتها عالميا كشفت صحيفة "هآرتس" عبر موقعها الإلكتروني، يوم الخميس ٥/٤، عن "وثيقة سرية" صدرت عن وزارة الخارجية الإسرائيلية، كشفت عن "تآكل مكانة إسرائيل السياسية عالميا"، فيما رفض وزير الخارجية الإسرائيلي، إيلي كوهين، مخرجات الوثيقة الرسمية، ووفقًا لمصادر مطلعة على تفاصيل الوثيقة المصنفة على أنها سرية، فإن المسؤولين في وزارة الخارجية أشاروا إلى التأثير السلبي لسياسات الحكومة

الإسرائيلية على "مكانة إسرائيل عالميا"، بما في ذلك مخططها لإضعاف جهاز القضاء ودفعها بـ "التشريعات القضائية."

وتنص الوثيقة على أن "سياسة إسرائيل الخارجية كانت قائمة في الماضي على كونها ديمقراطية مستقرة، مستعدة للدفع باتجاه إجراء مفاوضات سياسية مع السلطة الفلسطينية، وهي مبادئ تم تقويضها الآن من خلال تصريحات أعضاء الائتلاف الحكومي الحالي."

في المقابل، ذكرت "هآرتس" أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ووزير خارجيته، إيلي كوهين، تلقوا مؤخرًا تحذيرات من مسؤولين في المجتمع الدولي، أعربوا عن قلقهم بشأن سياسة الحكومة.

وأشارت إلى أن كوهين كان قد دخل، مؤخرا، في مواجهة مع رئيس الحكومة الإسبانية، بيدرو سانشيز، الذي وجه خطابا مسجلا لدعم حركة الاحتجاجات الإسرائيلية على خطة الحكومة لإضعاف جهاز القضاء، بصفته رئيسا للمنظمة الاشتراكية الدولية وأوضحت أن "سفراء إسرائيل لدى معظم دول العالم وموظفي وزارة الخارجية، يواجهون بشكل يومي أسئلة وشكوك من نظرائهم الدوليين، بشأن نوايا حكومة نتنياهو والمخاوف من تغيير النظام في إسرائيل."

ولفتت "هآرتس" إلى انتقادات علنية وجهتها دول تعتبر "صديقة لإسرائيل" على خلفية مساعي حكومة نتنياهو لإضعاف القضاء، بما في ذلك من واشنطن وألمانيا وبريطانيا وفرنسا، وعبّرت هذه الدول عن مخاوف بشأن "مستقبل إسرائيل الديمقراطي"، وذكرت أن الانتقادات الدولية لسياسة الحكومة الإسرائيلية لا تقتصر على مخططها لـ "الإصلاح القضائي"، وإنما كذلك من تصريحات وزراء اليمين الإسرائيلي بشأن الاستيطان، تحريضهم على الفلسطينيين.

من جانبه قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، خلال كلمة ألقاها في اجتماع الحكومة الإسرائيلية الأسبوعي والذي عقدته داخل أنفاق أسفل حائط البراق بالمسجد الأقصى يوم الاحد ٥/٢١، إن اجتماع الحكومة في القدس هنا رسالة لأبو مازن الذي قال إنه "لا علاقة للشعب اليهودي بالقدس"، موضحا نتنياهو، " قال أبو مازن في الأمم المتحدة إن الشعب اليهودي لا علاقة له بالقدس وأن شرق المدينة جزء من مناطق السلطة، وانهم يعقدون اجتماع الحكومة قرب الأقصى ليوضح له ارتباطا بالمدينة، وأن الشعب اليهودي هنا قبل ٣٠٠٠ عام، كانت القدس عاصمتنا قبل لندن وواشنطن"، حسب ادعائه.

وفي إطار استهداف الجمعيات والمؤسسات الفلسطينية في الضفة الغربية أوقف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، تقديم مشروع قانون للحد من عمل المنظمات غير الربحية وتلقيها تبرعات من حكومات أجنبية، بعد انتقادات شديدة وجهت من الولايات المتحدة ودول أوروبية بارزة بشأن هذه الخطوة.

ووفقًا لصحيفة هآرتس الإسرائيلية، فإنه لن يتم طرح مشروع القانون للتصويت أمام اللجنة الوزارية لشؤون التشريع كما هو مخطط، ويسعى مشروع القانون المقدم إلى فرض ضريبة ٦٥% على التبرعات التي تتلقاها المنظمات والجمعيات من الحكومة الأجنبية.

وانتقدت الخارجية الألمانية بشدة مشروع القانون واعتبرت أن العمل به سيضر بالعلاقات مع إسرائيل، كما انتقدته الإدارة الأميركية، ودول غربية أخرى، محذرةً من المساس بمنظمات المجتمع المدني.

والهدف من هذا القانون هو استهداف الجمعيات والمؤسسات الفلسطينية سواء في الضفة الغربية أو حتى داخل الخط الأخضر، وكذلك الجمعيات اليسارية وغيرها.

وأشارت إلى أن وزير الخارجية البريطانية جيمس كاليفري هاتف نظيره الإسرائيلي إيلي كوهين، وطالبه بالامتناع عن تمرير القانون، فيما رد الأخير بأن "إسرائيل لن تقبل بتدخل أي دولة في شؤونها الداخلية

المتعلقة بالصراع مع الفلسطينيين"، وأوضح كوهين هو أنه إذا كانت هناك تبرعات من الحكومات الأجنبية لقضايا إنسانية مثل بناء مستشفى أو شراء دواء أو طعام، فيجب السماح بها دون تحمل ضرائب ولا يجب أخذ شيكل واحد، ومع ذلك، إذا ذهبت الأموال من الحكومات الأجنبية إلى أشياء مثل البناء في المناطقC ، أو التحريض في الكتب المدرسية أو دعم المنظمات المرتبطة بالمنظمات "الإرهابية" فيجب منع تحويلها تمامًا.

وعلى صعيد آخر، أكد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، خلال اجتماع كتلة حزب الليكود في الكنيست، يوم الإثنين ٥/١٥، على إن "مسيرة الأعلام" العنصرية التي ينظمها المستوطنون واليمين المتطرف في القدس المحتلة ستجري "وفقا لمسارها وترتيبها وطريقتها"، ما يعني أنها ستمر من باب العامود.

كما اعتبر نتنياهو، خلال اجتماع كتلة حزب الليكود في الكنيست، أن هدف العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، كان تغيير توازن الردع بين إسرائيل وحركة الجهاد الإسلامي في قطاع غزة، "على غرار التغيير في توازن الردع في أعقاب عملية حارس الأسوار مقابل حماس قبل سنتين" في إشارة إلى العدوان على غزة في أيار العام ٢٠٢١.

فيما اقتحم وزير الأمن القومي الإسرائيلي، المتطرف إيتمار بن غفير، صباح يوم الأحد ٥/٢١، المسجد الأقصى تحت حماية كبيرة من الجيش الإسرائيلي، برفقة عدد من المستوطنين وبحماية من الجيش الإسرائيلي، وأقتحم "بن غفير الأقصى بعلم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، الذي لم يحاول ثنيه عن الخطوة"، وهذه هي المرة الثانية التي يقتحم فيها الوزير الإسرائيلي المتطرف رئيس حزب "عوتسما يهوديت" المسجد الأقصى منذ تشكيل حكومة نتنياهو في ديسمبر/كانون الأول الماضي.

وعلى صعيد تكثيف ومواصلة الاستيطان، أصدر وزير الأمن، يوآف غالانت، ٥/١٨، أ تعليمات لقائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي، يهودا فوكس، بتوقيع أمر عسكري يؤدي إلى سريان وتطبيق قانون إلغاء فك الارتباط عن شمال الضفة وعودة المستوطنين إلى الاستيطان في شمال الضفة، مما سيعزز الجيش الإسرائيلي قواته ويحشدها في هذه المنطقة، ويقيم مواقع مراقبة من أجل حراسة المستوطنين الذين يدخلون إلى منطقة البؤرة الاستيطانية العشوائية "حوميش"، وتم نقل مكان معهد تعليم التوراة الذي أقيم في "حوميش" على أراض بملكية فلسطينية خاصة، إلى منطقة قريبة ينفذ الاحتلال إجراءات لمصادرة الأراضي الفلسطينية فيها، بادعاء ألا تمنع المحكمة العليا إقامة البؤرة الاستيطانية مجددا.

فيما طالب زعيم المعارضة الإسرائيلية يائير لابيد ومستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان يوم الخميس ٥/١١، بوقف العملية العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة، قائلا لابيد: "إن العملية العسكرية في غزة حققت نتائج جيدة لكن لا فائدة من إطالتها ويجب وقفها الآن "، وفي سياق منفصل أفاد موقع واللا الإسرائيلي، أن الولايات المتحدة منعت مبادرة صينية لنشر بيان لمجلس الأمن بشأن التصعيد في غزة.

وتعقيبا على اقتحام بن غفير المسجد الأقصى، قال زعيم المعارضة الإسرائيلية يائير لابيد: "بن غفير لا يؤدي إلا إلى الاستفزازات، إنه شخص غير مسؤول ومتطرف، ما كان يجب أن يُسمح له بأن يكون وزيراً مسؤولاً عن الأمن القومي لإسرائيل".

وعلى صعيد آخر واجهت الحكومة الإسرائيلية بحسب ما كشفت القناة ١٣ الإسرائيلية، يوم الخميس ٥/٢٥، ضغوطا دولية تهدف إلى منع تمرير "قانون الجمعيات" الذي يهدف إلى فرض قيود على منظمات يسارية صهيونية بشأن المساعدات المالية التي تتلقاها من جهات أجنبية، وتقليص التدخل الخارجي في الشأن

الإسرائيلي، حيث كثفت الولايات المتحدة الأميركية وألمانيا وفرنسا وغيرها من الدول، اتصالاتها بمكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ووزير الخارجية، إيلي كوهين، لمنع تمرير القانون

ويسعى مشروع "قانون الجمعيات" إلى فرض ضرائب على التبرعات التي تتلقاها منظمات مدنية من الحكومات الأجنبية، كما ستخضع الجمعيات والمنظمات التي تستفيد من تبرعات من قبل حكومات أجنبية، لضريبة بنسبة ٦٥% على دخلها، ولن يحقّ لمانحيها الحصول على ائتمان ضريبيّ كذلك، وفقًا لمشروع القانون.

وبحسب التفسير الوارد في مشروع القانون المقتَرَح، فإن الغرض منه "تقليص مشاركة الكيانات السياسية الأجنبية في الديمقراطية الإسرائيلية من خلال الضرائب... والتي يتم تنفيذها من خلال الدعم المالي للجمعيات والمنظمات غير الربحية، التي تشمل أنشطتها التدخّل في القضايا القانونية في إسرائيل، وفي النشاط السياسي، وفي سياسة الحكومة... وفي الرأي العام."

ويُتوقّع أن تكون منظمات حقوق الإنسان التي تعتمد على التبرعات المذكورة، المتضرّر الأكبر، بسبب قلة التبرعات التي تصل إليها من مصادر إسرائيليّة، كما قد تتأثر المؤسسات الأكاديمية والمستشفيات أيضًا بالقانون.

ح- الموقف الأمريكي: -

كشف الرئيس الأمريكي جو بايدن، النقاب عن إستراتيجية إدارته الجديدة لمكافحة ما تسمى "معاداة السامية"، يوم ٥/٣١، التي وصفها بأنها "الجهد الأكثر طموحا وشمولا الذي تقوده الحكومة الأميركية لمكافحة معاداة السامية على مدار التاريخ الأميركي."

وشهدت الأعوام الأخيرة ارتفاعا كبيرا في الحوادث التي صُنفت بأنها "معادية للسامية" في الولايات المتحدة منذ أن بدأت رابطة مكافحة التشهير "إيه دي إل (ADL) "في تسجيلها عام ١٩٧٩. ووجد تقرير المنظمة أن هذه الحوادث بما فيها "الاعتداء والتخريب والمضايقة" زادت بأكثر من الثلث في عام واحد فقط، ووصلت إلى ما يقرب من ٣٧٠٠ حالة عام ٢٠٢٢.

ويبلغ عدد اليهود الأميركيين نحو ٩ ملايين ويشكّلون ٢,٤% من سكان الولايات المتحدة، لكنهم واجهوا ٦٣% من جرائم الكراهية ذات الدوافع الدينية المبلّغ عنها، وفقا لمكتب التحقيقات الفدرالي "إف بي آي " (FBI)لعام ٢٠٢١.

ويرجع كثير من المحللين هذه الزيادة إلى تأثير الرئيس السابق دونالد ترامب، وترويجه لجماعات تؤمن بسمو الجنس الأبيض، وفي الوقت ذاته تكن "العداء" لليهود الأميركيين.

وجاء إصدار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة "العداء للسامية" بعدما طالب عدد من أعضاء الكونغرس بتطوير إستراتيجية وطنية ضد كراهية اليهود، خاصة مع ما يرونه من تصاعد لمظاهرها، و"تكرار نظريات المؤامرة المعادية لليهود"، على حد قولهم.

وتمّت صياغة الإستراتيجية بمدخلات من أكثر من ألف من أعضاء الجالية اليهودية وأعضاء الكونغرس والشركات والمجتمع المدني والمسؤولين المحليين، وممثلي الديانات الأخرى. وأكدت التزام الولايات المتحدة الثابت بدعم "وجود إسرائيل وشرعيتها وأمنها."

من جانب آخر احتجت إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، بحسب ما أوردت صحيفة "هآرتس"، الثلاثاء ٥/٢٣، على توجه وزير المالية والوزير في وزارة الأمن الإسرائيلية، بتسلئيل سموتريتش، للوزارات الحكومية، بالاستعداد لاستيعاب ٥٠٠ ألف مستوطن جديد في الضفة الغربية المحتلة.

ولفتت "هآرتس" إلى أن السفير الأميركي لدى إسرائيل، توم نيدس، تحدث في الأيام الأخيرة مع عدد من كبار المسؤولين الإسرائيليين، بمن فيهم وزير الشؤون الإستراتيجية، رون ديرمر، المقرب من نتنياهو، وعبر عن قلق البيت الأبيض حول توجهات سموتريتش بهذا الشأن.

إلا أن الحكومة الإسرائيلية أوضحت للمسؤولين في إدارة بايدن أن أقوال سموتريتش حول زيادة عدد المستوطنين وتحسين البنية التحتية في المستوطنات والبؤر الاستيطانية، لا تمثل سياسة الحكومة ورئيسها بنيامين نتنياهو.

ونفى نائب الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأميركية، فيدانت باتيل، في مؤتمر صحفي يوم الإثنين ٥/١٥، أن تكون الولايات المتحدة وبريطانيا تتحملان مسؤولية حدوث واستدامة النكبة الفلسطينية التي تصادف الخامس عشر من أيار ٢٠٢٣ ذكراها الخامسة والسبعين والتي كانت الأمم المتحدة تحييها للمرة الأولى في اليوم ذاته، قائلا:" في تعليقه على سؤال وجهه مراسل القدس أنه لا يتفق مع ما قاله الرئيس الفلسطيني محمود عباس في جلسة خاصة للأمم المتحدة (الاثنين ٢٠٢٣/٥/١٥) إن بريطانيا والولايات المتحدة على وجه التحديد، تتحملان مسؤولية سياسية وأخلاقية مباشرة عن نكبة الشعب الفلسطيني ، فهما اللتان شاركتا في جعل الشعب الفلسطيني ضحية عندما قررتا إقامة وزرع كيان آخر في وطننا التاريخي، لأهداف استعمارية خاصة بهما.

ورفض المبعوث الأميركي نيت إيفانز، نائب سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة حضور فعالية ذكرى النكبة قائلا:" أنه لا يشارك بنشاطات معادية لإسرائيل".

ولدى إثارة مراسل القدس مسألة رفض المبعوث الأميركي في الأمم المتحدة، نيت إيفانز مع الناطق باتيل الاثنين في مؤتمره الصحفي بوزارة الخارجية قال باتيل "إن الحضور أو التمثيل الأميركي في أي حدث لا يعكس التزامنا تجاه الشعب الفلسطيني. ما زلنا ندرك المحنة المؤلمة للاجئين الفلسطينيين. سوف أشير أيضًا إلى أن هذه الإدارة أعطت الأولوية لدعمنا للشعب الفلسطيني وقدمت أكثر من ٩٤٠ مليون دولار للفلسطينيين، بما في ذلك ٧٣٠ مليون دولار من المساعدات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين"، مضيفا "كما نظل ملتزمين بحل الدولتين المتفاوض عليه ومتفق عليه بشكل متبادل والذي يحل جميع قضايا الوضع النهائي، بما في ذلك اللاجئين. وأنتم تتذكرون أن الرئيس بايدن، الذي كان يقف بجوار الرئيس عباس في حزيران الماضي، قال إن الشعب الفلسطيني يستحق دولة خاصة به تكون مستقلة وذات سيادة وقابلة للحياة ومتصلة. قائلا:"لا يزال هذا هو رأينا".

ودعا نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، "فيدانت باتل"، يوم الأربعاء ٥/١٧، إلى ضبط النفس في "مسيرة الأعلام" الإسرائيلية، مشيرا إلى ضرورة تفادي الأفعال والخطابات التي من شأنها تصعيد الموقف، وبشأن منع مسيرة الأعلام، قال: "إننا نؤمن بحق الأفراد في التعبير عن أنفسهم والقيام بذلك بشكل سلمي."

كما أدانت الولايات المتحدة الأمريكية، يوم الجمعة ٥/١٩، هتافات "الموت للعرب" التي أطلقها يمينيون إسرائيليون خلال مسيرة الأعلام بالقدس الشرقية، وقال المتحدث بلسان وزارة الخارجية الأمريكية ماثيو ميلر في تغريدة على تويتر: "تعارض الولايات المتحدة بشكل قاطع أي لغة عنصرية بأي شكل من الأشكال"، وأضاف: "ندين الهتافات التي تدعو للكراهية، مثل (الموت للعرب) خلال المسيرات في القدس.."

وشارك في المسيرة آلاف اليمينيين الإسرائيليين بمن فيهم وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش ووزيرة المواصلات ميري ريغيف إضافة الى نواب من الأحزاب المشكلة للحكومة برئاسة بنيامين نتنياهو، وحمل اليمينيون الأعلام الإسرائيلية وهتفوا أيضا "لتحرق قريتهم" في إشارة إلى الفلسطينيين، واعتاد أنصار اليمين الإسرائيلي إطلاق هتاف "الموت للعرب" خلال هذه المسيرات كل عام.

كما طالبت الولايات المتحدة في تعقيب للمتحدثة باسم السفارة الأميركية في إسرائيل يوم ٥/١٩، الحكومة الإسرائيلية بمنع عودة المستوطنين إلى البؤرة الاستيطانية "حوميش" في شمال الضفة الغربية المحتلة، بموجب تعهدات حكومات إسرائيلية بذلك. وتأتي المطالبة الأميركية على خلفية سعي إسرائيل إلى شرعنة هذه البؤرة الاستيطانية بعد سن قانون، قبل شهرين، يلغي قانون فك الارتباط عن شمال الضفة، من العام ٢٠٠٥.

وأضافت السفارة الأميركية أنه "أوضحنا أن المستوطنات هي عقبة أمام السلام وتحقيق حل الدولتين. وهذا يشمل بالتأكيد إنشاء مستوطنات جديدة، أعمال بناء أو شرعنة بؤر استيطانية عشوائية، أو السماح بأعمال بناء من أي نوع على أرض فلسطينية خاصة أو في عمق الضفة الغربية وبمحاذاة بلدات فلسطينية"، قائلة:"نعيد التأكيد على الموقف الأمريكي الراسخ الداعم للوضع الراهن التاريخي في الأماكن المقدسة في القدس ونؤكد على الدور الخاص للأردن كوصي على الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس."

وأعربت وزارة الخارجية الأمريكية في بيان لها صدر يوم الاثنين ٥/٢٢، عن قلقها من الزيارة الاستفزازية إلى الحرم القدسي الشريف والخطاب التحريضي المصاحب لها في إشارة إلى اقتحام وزير الأمن الإسرائيلي المتطرف إيتمار بن غفير للمسجد الأقصى، مشددة أنه لا يجوز استخدام هذه المساحة المقدسة لأغراض سياسية.

وعلى صعيد آخر، قال مسؤول إسرائيلي كبير لتايمز أوف إسرائيل يوم الخميس ٥/١١، إن الولايات المتحدة أعاقت محاولة تقودها الصين في مجلس الأمن الدولي لإصدار بيان مشترك يعرب عن القلق بشأن التصعيد في غزة، وسعت الصين لتجنيد الدعم للبيان، الذي كان من شأنه أن يدين كلا من إطلاق الصواريخ من غزة على المدنيين الإسرائيليين والغارات الجوية الإسرائيلية في أنحاء القطاع الساحلي التي بدأت صباح الثلاثاء، عندما أطلق الجيش الإسرائيلي عملية "الدرع والسهم" ضد حركة الجهاد الإسلامي، وكانت الصين تهدف إلى إصدار البيان المشترك – وهو خطوة رمزية أقل وزنًا من قرار ملزم ولكنها تتطلب مع ذلك الإجماع من جميع الأعضاء الخمسة عشر – عند اختتام اجتماع طارئ دعت إليه يوم الأربعاء لمناقشة الجولة الأخيرة من العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وبينما حصلت بكين على دعم روسيا، إلى جانب فرنسا والإمارات العربية المتحدة، التي نادت أيضًا إلى عقد اجتماعًا مغلقًا يوم الأربعاء، أبلغت الولايات المتحدة الأعضاء أنها لن تدعم الإجراء، مما يعني إلغائه فعليًا.

وأوضح المسؤول الكبير أن إسرائيل ضغطت على الولايات المتحدة وأعضاء آخرين في مجلس الأمن لعرقلة هذه الخطوة، خشية أن يتعامل البيان المشترك مع إسرائيل والجهاد الإسلامي على قدم المساواة.

وقال سفير اسرائيل لدى الامم المتحدة جلعاد اردان لإذاعة الجيش يوم الخميس " نجحنا في منع ادانة اسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة، التي عملنا معها"، مضيفا: " أبلغتنا الولايات المتحدة، إلى جانب المملكة المتحدة، أنها لن تسمح بإصدار بيان".

وفي بيان البيت الأبيض بشأن مكالمة مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان مع نظيره الإسرائيلي تساحي هنغبي، أكد الأول " دعم الإدارة الصارم لأمن إسرائيل، وكذلك حقها في الدفاع عن شعبها من

الهجمات الصاروخية العشوائية"، وذكر البيان أن " سوليفان أشار أيضا إلى الجهود الإقليمية المستمرة للتوسط في وقف إطلاق النار، وشدد على الحاجة إلى تهدئة التوترات ومنع المزيد من الخسائر في الأرواح".

وأعرب السفير الأمريكي لدى إسرائيل توم نايدس عن مواقف مماثلة يوم الخميس ٥/١١، حيث غرد على تويتر بأنه " قلق بشأن استمرار إطلاق الصواريخ نحن نقف إلى جانب حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. نعمل على تخفيف سريع للتصعيد".

وكانت جلسة يوم الأربعاء هي المرة الرابعة التي يعقد فيها مجلس الأمن جلسة طارئة لمناقشة التصعيد في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني منذ تشكيل حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو المتشددة في ٢٩ كانون الأول، وخلال تلك الفترة، عقدت لجنة الأمم المتحدة أربعة من اجتماعاتها الشهرية الثابتة حول الصراع، والتي تدعي كل من القدس وواشنطن أنها تظهر تركيز المجلس غير المتناسب على إسرائيل.

وفي ضوء قرار الولايات المتحدة منع إصدار بيان مشترك، اكتفى أعضاء مجلس الأمن في اجتماع الأربعاء بسماع إحاطة حول التطورات في غزة من مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط تور وينيسلاند، قبل أن تتاح للسفراء فرصة عرض مواقف عواصمهم بشأن العنف. وكان هناك إجماع بين المبعوثين في دعواتهم للأطراف بوقف التصعيد، بينما انتقد معظمهم بشكل خاص الخسائر المدنية الناتجة عن الغارات الجوية الإسرائيلية ضد نشطاء الجهاد الإسلامي.

وقال نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، فيدانت باتيل: في تصريح له، يوم الأربعاء ٥/٣، إن "أي سجين، سياسي أو غير سياسي يجب أن يعامل معاملة إنسانية، لكن حركة الجهاد جماعة إرهابية، وبخصوص الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، "وجهة نظرنا هي أن لدينا احترامًا عميقًا لحقوق الإنسان ونعتقد أنه يجب معاملة جميع الأفراد، بمن فيهم السجناء، بشكل إنساني، وبخصوص إجراء المحاكمة للأسرى الإداريين، أجاب باتيل، "هذا أمر تقرره الحكومة الإسرائيلية. ليس لدي أي شيء لأقدمه في هذا الشأن."

من جانبها قدمت النائبة بيتي ما كولم مشروع قانون في الكونغرس لحماية الأطفال والعائلات الفلسطينية من "الممارسات الغاشمة" التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي ضدهم، قائلة ما كولم، في بيان عبر موقعها الرسمي عبر حسابها على تويتر، يوم الاحد ٥/٧، " لقد أعدت رسميا تقديم قانون الدفاع عن الأطفال الفلسطينيين والعائلات التي تعيش في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي، لأنه لا يجب استخدام دولار واحد من المساعدات الأميركية لارتكاب انتهاكات وتعديات على حقوق الشعب الفلسطيني"، مؤكدة بيتي ما كولم أن المساعدات الأميركية التي توجه لإسرائيل يجب توظيفها فقط لضمان أمن إسرائيل وليس للتعدي على الشعب الفلسطيني وسرقة أرضه، وأفاد البيان بأن قائمة ضمت ١٦ عضوا في مجلس النواب يؤيدون هذا القانون على رأسهم إلهان عمر ورشيدة طليب، كما ذكرت أسماء ٧٥ مؤسسة وكيانا حقوقيا وإنسانيا، وأعادت النائبة بيتي ما كولوم) ديموقراطية من ولاية مينيسوتا) و ١٦ نائبا آخرا من رعايتها تقديم مشروع قانون يحظر على إسرائيل استخدام المساعدات الأميركية لاحتجاز الأطفال الفلسطينيين، أو تدمير منازل الفلسطينيين، أو ضم الأراضي الفلسطينية"،وتابعت في بيانها: "الدعم يتزايد بسرعة للشعب الفلسطيني الذي يستحق العدالة والمساواة وحقوق الإنسان والحق في تقرير المصير. وقد وقعت مجموعات المجتمع المدني، وكذلك المنظمات المسيحية واليهودية والإسلامية، على دعم هذا القانون - لأننا نتفق جميعًا على أنه لا ينبغي لأي طفل فلسطيني ولا طفل يهودي أن ينام ليلاً خوفًا من استمرار العنف. هناك طريق إلى مستقبل سلمي، ويتطلب الريادة بقيمنا الأميركية للديمقراطية والعدالة المتساوية للجميع ".

ثانيا: انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

أ- الشهداء والجرحى: -

طبقا لتقديرات التقرير الشهري لـ "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية، تسببت أنشطة الاحتلال الإسرائيلي العدوانية خلال الفترة موضع التقرير، أيار ٢٠٢٣، باستشهاد (٥٦) فلسطينيا؛ (٣٤) منهم من قطاع غزة، و (٢٢) آخرين في الضفة الغربية والقدس استشهدوا برصاص الاحتلال الذي استهدفهم على حواجزه أو أثناء اقتحامه للقرى والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة.
ومن بين الشهداء (٦٥) طفلا، وسيدتيْن، و٢ من الصيادين ومواطن مسن، والأسير خضر عدنان الذي ارتقى خلال إضرابه عن الطعام منذ ٨٧ يوما رفضا لاعتقاله الإداري.
فيما بلغ عدد الجرحى ٣٥٥ جريحا في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينهم ٦٥ طفلا، و٢٩ مواطنات، و٢ من الصيادين ومواطن مسن، خلال عمليات الاقتحام والمواجهات مع قوات الاحتلال.

ب- الأسرى والمعتقلين: -

طبقاً لتقديرات "دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية"، بلغ إجمالي الاعتقالات (٦٠١) حالة اعتقال في مختلف محافظة الضفة والقطاع؛ من بينهم (٣١) طفلا، و٥ سيدات، و٥ طلبة جامعيين، ومسنين و١١ من العسكريين.

وتوزعت الاعتقالات في الضفة الغربية كالتالي: الخليل ١٠٣ معتقلا، القدس ٩٤ معتقلا، نابلس ٩٢ معتقلا، رام الله ٦٩ معتقلا، جنين ٦٥ معتقلا، بيت لحم ٥٤ معتقلا، أريحا ٤٨ معتقلا، طولكرم ٣٤ معتقلا، سلفيت ١٩ معتقلين، قلقيلية ١٢ معتقلا، طوباس ١١ معتقلا.
فيما احتجزت قوات الاحتلال (٤) فلسطينيين بينهم طفل ومواطنيه و٢ من الصيادين، لساعات طويلة في غزة وعلى حواجزها العسكرية بين محافظات الضفة الغربية المحتلة.
وأصدرت سلطات الاحتلال خلال هذا الشهر قرارا بإبعاد (٤) مواطنين عن المسجد الأقصى والبلدة القديمة بالقدس لفترات تتراوح بين أسبوعين و٦ شهور، كما أبعدت محافظ القدس عدنان غيث عن محافظات الضفة الغربية المحتلة للسنة الخامسة على التوالي.

ت-اقتحامات لتجمعات سكنية: -

واصلت قوات الاحتلال خلال الفترة موضع التقرير، أيار ٢٠٢٣، اقتحاماتها لتجمعات سكنية فلسطينية، ناهزت ـ بحسب تقرير لـ "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية ـ الـ (٧٤٩) عملية اقتحام لمناطق سكنية فلسطينية، تركزت في محافظة نابلس بواقع ١٥٩ اقتحاما، تليها جنين بـ ١٤٣ اقتحاما، ثم رام الله بـ ٩٨ اقتحاما، وطولكرم بـ ٧٩ اقتحاما، والخليل ٧٦ اقتحاما، وبيت لحم بـ ٥٩ اقتحاما، وقلقيلية بـ ٥٢ اقتحاما، وسلفيت بـ ٢٤ اقتحاما، وأريحا بـ ٢١ اقتحاما، والقدس بـ ١٧ اقتحاما، وطوباس بـ ١٣ اقتحاما واقتحامين في كل من غزة وخانيونس واقتحام واحد لرفح.

ث- انتهاكات ضد المقدسات: -

واصلت سلطات الاحتلال انتهاكاتها ضد المقدسات في المدينة المحتلة خلال شهر أيار ٢٠٢٣، وفي مقدمتها الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف؛ في تحد صارخ لجملة من القرارات الدولية ذات الصلة، التي أكدت على إسلامية وعروبة الموقع الشريف ونفت أي علاقة يهودية مزعومة به.

ورصد تقرير" محافظة القدس" اقتحامات المستوطنين المتطرفين للمسجد الأقصى المُبارك خلال شهر أيار، إذ اقتحم (٥٩٥١) مستوطنًا، و(١١٦,٨٩٢) تحت مسمى سياحة، المسجد الأقصى المُبارك بحماية مشددة من قوات الاحتلال الخاصة المدججة بالسلاح.

فيما استعرض "مركز معلومات وادي حلوة- القدس" تواصل اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى المبارك، خلال فترتي الاقتحامات اليومية الصباحية وبعد الظهر، باستثناء يومي الجمعة والسبت، عبر باب المغاربة الذي تسيطر سلطات الاحتلال على مفاتيحه منذ احتلال القدس.

وتنفيذ الآلاف من المستوطنين اقتحاماتهم الجماعية للأقصى خلال شهر أيار، خاصة في احتفالاتهم بما يسمى "يوم توحيد القدس" وهو ذكرى احتلال الشق الشرقي من المدينة حسب التقويم العبري، وذكرى "نزول التوراة"، وتأدية الصلوات العلنية ورفعوا العلم الإسرائيلي داخله.

وكان من المقتحمين للأقصى خلال أيار الماضي الوزراء في حكومة الاحتلال، أعضاء كنيست، حاخامات.

بتاريخ ٢٠٢٣/٥/١٨ "، حيث اقتحم الأقصى ١٢٦٢ مستوطنا، "٩٢٣ الفترة الصباحية، و٣٣٩ فترة بعد الظهر"، وكان من بينهم وزير النقب والجليل في حكومة الاحتلال، وأعضاء كنيست عن حزب الليكود، وحاخامات، وعشرات المسؤولين عن منظمات الهيكل المتطرفة، وأدى المستوطنون الصلوات داخل الأقصى، كما أنشدوا "النشيد الوطني/ هتيكفا" داخل الأقصى، ووضعوا الملصقات في المنطقة الشرقية حملت العلم الإسرائيلي وعبارة "جبل الهيكل بأيدينا"، وعلى مدار الساعة قام المستوطنون بمسيرات على كافة أبوابه "من الجهة الخارجية" وأدوا الصلوات وشكلوا حلقات الرقص والغناء ورفعوا الاعلام الإسرائيلية.

وأوضح مركز المعلومات أن سلطات الاحتلال فرضت حصارها على الأقصى في هذا اليوم، منذ الفجر حتى الساعة الثالثة عصرا، بمنع دخول من هم دون ال ٥٠ عاما إليه، وإخراج الشبان منه، وملاحقة المرابطين على أبوابه من الجهة الخارجية.

وبتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٥ اقتحم الأقصى ٣٥٤ متطرفا (٢٥٢ خلال فترة الاقتحامات الصباحية و١٠٢ خلال فترة بعد الظهر)، في ذكرى ما يسمى "الشفوعوت/ نزول التوراة".

ولفت مركز المعلومات أن سلطات الاحتلال منذ مساء الرابع عشر من شهر أيار حتى عصر اليوم الثاني، فرضت حصارها على المسجد الأقصى، بمنع دخول من هم دون ال ٥٠ عاما إليه، وأدى المصلون صلوات "المغرب، العشاء، الفجر، والظهر" على عتبات الأقصى.

بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢١ اقتحم وزير أمن الاحتلال إيتمار بن غفير برفقة رئيس منظمة إدارة "جبل الهيكل"، الأقصى، وأدى صلاته فيه، وأدلى بتصريحات عنصرية تحريضية داخله.

ولم تتوقف الانتهاكات باقتحامات الأقصى، فامتدت الى أسفله، ففي تاريخ ٢٠٢٣/٥/٢١ عقدت حكومة الاحتلال اجتماعها الأسبوعي في نفق أسفل المسجد الأقصى، وقال نتنياهو وفي تصريحاته له "عقد جلسة الحكومة بهذا المكان رسالة للرد على الخطاب الأخير لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الذي أكد فيه أنه لا علاقة لغير المسلمين بالمسجد الأقصى".

وفي ذات اليوم والمكان، عقدت حكومة الاحتلال اجتماعاً خاصاً مع ممثلي جماعات الهيكل لتعزيز التنسيق بين الجهتين، لبحث الطرق والسبل لتهويد المسجد الأقصى، وحضر الاجتماع ٨ وزراء و٥ أعضاء كنيست.

ومن الجدير بالذكر أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي قد عقدت يوم الأحد ٢٠٢٣/٥/٢١ اجتماعها الاسبوعي في أنفاق حائط البراق وأسفل المسجد الاقصى المبارك للمرة الثانية بعد اول اجتماع لها عام ٢٠١٧، وذكرت بأن الاجتماع سيكون بإشراف ما تسمى وزارة القدس للمصادقة على مشاريع تهويديه في المدينة في الذكرى السادسة والخمسين

لاحتلالها وفي مقدمتها خطة خمسية من عام ٢٠٢٣ لغاية ٢٠٢٧ لتطوير العمل فيما يسمى مشروع الخوص المقدس التهويدي

ج- مصادرة، تدمير والاعتداء على ممتلكات عامة وخاصة: -

واصل الاحتلال الإسرائيلي مصادرته، تدميره، واعتدائه على ممتلكات عامة وخاصة في أنحاء متفرقة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ تم تسجيل (٧٧) حادثة تدمير واعتداء على ممتلكات شملت إلحاق أضرار: بأثاث منازل، إلحاق أضرار بسيارات المواطنين، اقتلاع أشجار زيتون، هدم بركسات. كما شهد الشهر موضوع التقرير (١٩) حادثة مصادرة ممتلكات من ضمنها؛ سيارات مدنين، كاميرات تسجيل، ممتلكات شخصية، معدات، مبالغ مالية وغيرها.

- **وفيما يتعلق بمصادرة الأراضي والاستيلاء عليها والقيام بأعمال التجريف؛ قامت سلطات الاحتلال بما هو آت: -**

استولت سلطات الاحتلال على نحو (١٦٦) دونما، إذ أصدرت قوات الاحتلال ثلاثة أوامر وضع يد تقضي بالاستيلاء على (١٥٢) دونما من أراضي المواطنين في محافظات قلقيلية ونابلس وجنين ورام الله، وأمر آخر استهدف ١٤,٥ دونما في محافظتي قلقيلية ونابلس.
واقتلع جنود الاحتلال ومستوطنيه نحو ٢٩٦١ شجرة، من ضمنها ١٩٢٩ من أشجار الزيتون بالإضافة إلى ١٠٣٢ شجرة تنوعت بين أشتال العنب واللوزيات والحمضيات والنخيل، وتركزت في محافظة الخليل باقتلاع ١٥٣٠ شجرة تليها نابلس باقتلاع ٨٥٥ شجرة.
فيما جرّفت آليات الاحتلال نحو (١٨٥) دونما من أراضي المواطنين في محافظات الخليل، ونابلس، والقدس، وبيت لحم وأريحا.

ح - أنشطة استيطانية وتهويدية:-

- تواصلت خلال الفترة، موضع التقرير، أنشطة الاحتلال الإسرائيلي الاستيطانية والتهويدية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث شهد الشهر العديد من الإجراءات والممارسات الاستيطانية التي يجري دعمها على قدم وساق من قبل سلطات الاحتلال على كافة المستويات، **ونستعرض منها: -**

- **عدد المستوطنين بالضفة الغربية المحتلة يتجاوز نصف المليون: -**

حسب معطيات مجلس المستوطنات، بلغ عدد المستوطنين ٥٠٢,٦٧٨ بداية العام الحالي، وكان قد تجاوز نصف مليون مستوطن في تشرين الأول الماضي. والمستوطنات الأكبر: "موديعين عيليت"، "بيتار عيليت" و"معاليه أدوميم
نشر مجلس المستوطنات معطيات ادعى فيها أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة تجاوز النصف مليون، في تشرين الأول الماضي، وأن عددهم بلغ ٥٠٢,٦٧٨ مستوطنا، في كانون الثاني، ويتوقع أن يرتفع عددهم إلى ٥٠٦ آلاف مستوطن في أيار الجاري.
وازداد عدد المستوطنين بـ١٠,٧٥٥ مستوطنا في العام ٢٠٢٢، مسجلا بذلك بحسب مجلس المستوطنات وتيرة تكاثر نسبتها ٢,٢%، بينما هذه الوتيرة كانت ٣,٣% في العام ٢٠٢١. ويشكل المستوطنون نسبة ٥,٢% من مجمل المسجلين في السجل السكاني الإسرائيلي.

وازداد عدد المستوطنين خلال العقد الأخير بـ١٤٣,٦٠٧ مستوطنين، وهي زيادة بنسبة ٤٠% خلا عشر سنوات.
وازداد عدد المستوطنين بمعدل ٣,٤% سنويا منذ العام ٢٠١٢.
والمستوطنات الأكبر في الضفة الغربية المحتلة هي "موديعين عيليت"، "بيتار عيليت"، "معاليه أدوميم" و"أريئيل"، ويقطن فيها ٢١٤,٦٧٦ مستوطنا، ويشكلون ٤٢% من مجمل المستوطنين.
يبلغ عدد المستوطنين في المستوطنات التي يوجد فيها سلطة محلية مستقلة عن غيرها ١١٥,٦٢٩ مستوطنا، ويشكلون ٢٣% من مجمل المستوطنين في الضفة. والمستوطنات الأكبر بينها هي "غفعات زئيف" و"إفرات" و"كارني شومرون."
ويقطن في المجالس الإقليمية للمستوطنات ١٧٢,٣٧٣ مستوطنا، ويشكلون ٣٤% من مجمل المستوطنين. والمجلس الإقليمي الأكبر هو "بنيامين" الواقع في منطقتي شمال القدس المحتلة ورام الله، يليه "المجلس الإقليمي شومرون" في منطقة نابلس، و"المجلس الإقليمي غوش عتصيون" بين بيت لحم والخليل، و"المجلس الإقليمي جبل الخليل"، و"المجلس الإقليمي غور الأردن"، و"المجلس الإقليمي مِغيلوت" في الأغوار.
وبحسب مجلس المستوطنات، فإن مستوطنة "مافوؤوت يريحو" سجلت أعلى نسبة زيادة سكانية وبلغت ٤٠%، في العام ٢٠٢٢.
وسجل "المجلس الإقليمي غور الأردن" أعلى نسبة زيادة سكانية وبلغت ٤,٧%، وارتفع عدد المستوطنين في باقي المجالس الاستيطانية الإقليمية بنسب تتراوح ما بين ٢,٢% و٤,٢%.
ويشكل المستوطنون الحريديون ٣٦% من المستوطنين، والصهيونية الدينية ٣٦% والمستوطنين العلمانيين ٢٨%.

- **<u>إسرائيل تخصص أكثر من مليار دولار للاستيطان: -</u>**

كشفت معطيات إسرائيلية، أن الحكومة خصصت أكثر مليار دولار أمريكي للاستيطان في الأراضي الفلسطينية خلال العامين القادمين ضمن موازنتها العامة التي أقرها الكنيست شهر أيار المنصرم.
وتشير المعطيات، وفق وسائل إعلام إسرائيلية، إلى أن "الغالبية العظمى من هذه الأموال ستخصص لرصف طرق جديدة وتحسين الطرق القائمة التي تربط ما بين المستوطنات على الأراضي الفلسطينية."
وتتضمن الموازنة أيضا العديد من المشاريع الأخرى في المستوطنات، بما في ذلك مخصصات المستوطنات غير القانونية التي لم تحصل أبدا على تصريح من الحكومة.
وكان الكنيست الإسرائيلي أقر، موازنة الدولة لعام ٢٠٢٣ بواقع ٤٨٤ مليار شيكل (١٣٢ مليار دولار)، و٥١٤ مليار شيكل (١٤٠ مليار دولار) لعام ٢٠٢٤.
وتوصف الحكومة الإسرائيلية بأنها الأكثر يمينية في تاريخ البلاد حيث تشجع الأحزاب المشكلة لها الاستيطان في الأراضي الفلسطينية.
وقال موقع "تايمز أوف إسرائيل" الإخباري الإسرائيلي "وفقًا للاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين وزير المالية بتسلئيل سموتريتش ووزيرة النقل ميري ريغيف ، سيتم استثمار حوالي ٣,٥ مليار شيكل (٩٤١ مليون دولار) في موازنة الدولة في تطوير وتعبيد طرق جديدة في الضفة الغربية خلال العامين المقبلين."
وأضاف: "يشكل الاستثمار ٢٥ في المائة من موازنة وزارة النقل للبنية التحتية للطرق في الدولة بأكملها، على الرغم من أن سكان إسرائيل في المستوطنات يشكلون ٥ في المائة فقط من السكان البالغ عددهم ١٠ ملايين نسمة."
وذكر الموقع أنه "إلى جانب أموال النقل، تم تخصيص ٤٥٠ مليون شيكل (١٢١ مليون دولار) لوزارة تطوير النقب والجليل المخصصة لصناديق التنمية للسلطات البلدية المحلية في النقب والجليل والبؤر الاستيطانية التي يطلق عليها اسم مستوطنات شابة."
وقال: "تعمل البؤر الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية دون موافقة حكومية رسمية، على الرغم من أن العديد منها قد تلقى شكلاً من أشكال المساعدة الرسمية عند إنشائها."
وأضاف الموقع: "من غير الواضح أي جزء من هذه الأموال سيتم توجيهه إلى المستوطنات الشابة، لكن سموتريتش وحزبه جعلوا تطوير البنية التحتية هناك أولوية."

ولفت أيضا إلى أنه "سيتم توجيه ٣٩٩ مليون شيكل أخرى (١٠٧ مليون دولار) إلى قسم المستوطنات في الكونغرس الصهيوني العالمي من خلال وزارة المستوطنات والبعثات الوطنية برئاسة عضو الكنيست من الصهيونية الدينية أوريت ستروك."
وأردف الموقع: "شعبة المستوطنات هي وكالة شبه حكومية مهمتها تمويل وتنمية المجتمعات اليهودية الريفية داخل الخط الأخضر وفي مستوطنات الضفة الغربية."
وذكر أن "وزارة المستوطنات والبعثات الوطنية ستتلقى تمويلًا بقيمة ٢٦٨ مليون شيكل (٧٢ مليون دولار)، على الرغم من أن مكان وكيفية إنفاق هذه الأموال لم يتضح بعد."
وتابع: "يهدف مبلغ ٧٤ مليون شيكل آخر (٢٠ مليون دولار) مخصص للوزارة إلى مساعدة سلطات بلدية المستوطنات على مراقبة البناء الفلسطيني غير القانوني في المنطقة" على حد تعبيره.
وتابع الموقع: "تم وضع الإدارة المدنية تحت سيطرة سموتريتش في شباط عندما أصبح وزيرا في وزارة الدفاع ومن المرجح أن الأموال ستستخدم لتطوير وتوسيع المستوطنات وبنيتها التحتية."
ونقل عن يوني مزراحي، الباحث في حركة "السلام الآن" اليسارية الإسرائيلية قوله، أن "جميع الحكومات الإسرائيلية تعطي الأولوية لمستوطنات الضفة الغربية في الميزانية."
وأضاف "لكن هذه الحكومة (الحالية) ذهبت إلى أبعد من ذلك وأخذت مبالغ من الأموال الأساسية ومنحتها لمجموعة صغيرة تعيش في الضفة الغربية والتي بموجب اتفاق سياسي مع الفلسطينيين ستغادر إلى إسرائيل."
وأردف مزراحي: "نشهد جهدا هنا لتعميق الوجود الاسرائيلي في الضفة الغربية".

- **مناقصات جديدة لبناء نحو ١,٢٤٨ وحدة استيطانية في القدس وبيت لحم والخليل ومناطق شمالي الضفة: -**

وبحسب المناقصات المنشورة، فإن هذه الوحدات السكنية الجديدة ستتوزع على مستوطنات: "بيتار عيليت" و"إفرات" و"كريات أربع" و"معالي أفرايم" و"كرني شمرون"، إلى جانب ٨٩ وحدة في مستوطنة "غيلو" الواقعة غرب القدس المحتلة.
وقالت وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية إن "جميع المناقصات التي نُشرت متوافقة مع اللوائح وحصلت على التصاريح المطلوبة، ومنها تصاريح وزير الأمن"، يوآف غالانت.

- **سلطات الاحتلال تعمل على مخطط استعماري جديد لتوسعة مستعمرة " مجدال عوز" على ٢٩٠ دونم من أراضي بيت أمر شمال الخليل. :-**

أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ ٢٠٢٣/٥/١٤م، عن مخطط استعماري جديد لتوسعة مستعمرة" مجدال عوز"، المقامة على أراضي مصادرة من بلدة بيت أمر الواقعة شمال محافظة الخليل.
واضاف التقرير ان اللجنة الثانوية للاستيطان" التابعة لمجلس التخطيط الأعلى في ما يسمى " الإدارة المدنية" نشرت مخطط تنظيمي تفصيلي يحمل الرقم (٤٠٧١٣١١)، مرفق بإعلان مفاده بأن المخطط قد طُرح للإيداع (للإعتراض عليه) خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشره حيث بلغت مساحة الأراضي التي جاء عليها المخطط (٢٩٠ دونماً) من أراضي بلدة بيت أمر الشمالية، وتقع في الحوض الطبيعي رقم ٢، في مواقع (جبل أبو سودا، خربة بريكوت.(
وجاء في الإعلان أن المخطط يهدف إلى تحويل صفة إستخدام الأرض من أراضي زراعية ومنطقة غابة وآثار ومنطقة سياحية حسب المخطط السابق(٥-RJ) ، إلى مناطق مفتوحة ومنشآت هندسية ومؤسسات عامة ومباني ومناطق استجمام.
وأشار مركز أبحاث الأراضي إلى أن أعمال تغيير صفة الاستعمال تستهدف قطعة الأرض الواقعة في الطرف الغربي للمستعمرة، وبمحاذاة الشارع الالتفافي (طريق رقم ٦٠)، ويأتي على منطقة مزروعة بالأشجار الحرجية.

وادعت سلطات الاحتلال في إعلانها بأن مالك الأراضي موضوع التخطيط هو " المسؤول عن الأملاك الحكومية والمتروكة" في سلطات الاحتلال، مع العلم بأن هذه الأراضي تعود لمواطني بلدة بيت أمر، لكن سلطات الاحتلال – حسب ما أفاد به أصحاب الأراضي – "كانت قد منعتهم من استخدامها والاستفادة منها لأسباب " أمنية" ، وبحجة قربها من المستعمرة، ثم قامت بمصادرتها ونزع ملكيتها من مالكيها الأصليين دون إجراءات قانونية "، وبالتأكيد دون استناد لقوانين الأراضي المتوارثة في الضفة الغربية المحتلة، بل استناداً لأوامر عسكرية أصدرتها في الأراضي الفلسطينية، التي تهدف إلى مصادرة الأراضي وإحالتها لخزينة دولة الاحتلال لاستخدامها كمخزون استيطاني احتياطي تتوسع عليه متى تشاء.

وكانت سلطات الاحتلال قد استهدفت منطقة بريكوت وجبل أبو سودا في وقت سابق، عبر منع البناء في هذه المناطق وهدم منشآت زراعية واقتلاع أشجار مثمرة منها بهدف الحد من التوسع العمراني والانتشار الزراعي فيها، بحجة منع الاحتكاك بالمستعمرين، واليوم تتم عملية شرعنة الاستيلاء عليها وضمها للمستعمرة وتوسعتها.

ويرى مركز أبحاث الأراضي أن تلاعب الاحتلال بقوانين وأعراف إستخدام الأرض الفلسطينية التي كانت سائدة منذ العهد العثماني مروراً بالاستعمار البريطاني والعهد الأردني؛ ليؤكد عدم شرعية كافة إجراءات الاحتلال الهادفة لنزع حقوق حيازة الأرض ومنحها للمستعمرين الذين لا يجوز أصلاً أن يستوطنوا فيها حسب اتفاقية جنيف الرابعة، وحسب معاهدة لاهاي، كما أن قرارات الأمم المتحدة قد اعتبرت أن نقل مواطني الدولة القائمة بالإحتلال (إسرائيل) إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، لهو إجراء غير شرعي وغير مقبول على المجتمع الدولي، كما يشمل ذلك عدم شرعية ضم شرقي مدينة القدس وإعلانها عاصمة لدولة الاحتلال، ونقل السفارة الأمريكية إليها.

كما أن المخطط المكاني (RJ-٥) لا يجوز تعديله إلا بمخطط مكاني جديد تقوم به الجهة المخولة بذلك ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وهي دولة فلسطين، وهذا لن يتم إلا بإزالة وتفكيك المستعمرات الإحتلالية، وإزالة آثار الاحتلال والإعتراف بسيادة دولة فلسطين على كامل ترابها حسب قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية.

خ- حواجز عسكرية مفاجئة، إغلاقات، وحصار:-

واصلت قوات الاحتلال تضييقاتها المعهودة على التنقل الحر والآمن للمواطنين الفلسطينيين، داخل ومن وإلى وطنهم المحتل، ما يضطرهم الى سلوك طرق التفافية وبديلة، والتي عادةً ما تكون طويلة أو غير آمنة، وذلك في سعيهم للوصول الى أماكن عملهم أو قضاء حاجياتهم، حيث أقامت قوات الاحتلال (٣٣٢) حاجزا مفاجئا في الضفة الغربية، أكثرها في محافظة الخليل بواقع ٩١ حاجزا عسكريا، وفي رام الله ٧٣ حاجزا، فيما توزعت بقية الحواجز بين محافظات القدس، وجنين، وسلفيت، وأريحا، وبيت لحم، والخليل، وطولكرم وقلقيلية.

فيما بلغت عمليات إطلاق النار على الحواجز من قبل جيش الاحتلال تجاه المواطنين الفلسطينيين (٦٩٦) حالة، بينها ٢٥٣ حالة في الضفة الغربية و٤٤٣ حالة في قطاع غزة، إذ أطلق جنود الاحتلال المتواجدين على الحواجز العسكرية النار في ١٦٩ حالة، ٨٤ حالة إطلاق نار خلال عمليات اقتحام، و٢٨ حالة من قبل مواقع عسكرية لجيش الاحتلال، و١٢ من قبل زوارق حربية و٤٠٣ حالة قصف جوي من قبل طائرات الاحتلال.

د- هدم / إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية: -

صعد الاحتلال أنشطته الخاصة بهدم منازل ومنشآت سكنية فلسطينية، وبخاصة في القدس المحتلة، والمنطقة المصنفة "ج" من الضفة الغربية المحتلة، الخاضعة لسيطرة احتلالية أمنية وإدارية؛ بما فيه بحجة البناء دون ترخيص، رغم ما هو معروف عنه من تشدده فيما يتصل بطلبات المواطنين منحهم تراخيص بناء، درجة أن يكون المنع هو الرد السائد، وحسب التقرير الشهري لـ"دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية"، هدمت آليات الاحتلال خلال أيار (١٠٣) منازل فلسطينية، من بينها ٧١ منزلا في قطاع غزة بفعل القصف بالإضافة إلى هدم ٣٢ منزلا في الضفة الغربية والقدس.

ودمرت آليات الاحتلال نحو ٥٤ منشأة تجارية في الضفة الغربية، من بينها حظائر أغنام وغرف زراعية ومنشآت تجارية أخرى.

ذ- انتهاكات المستوطنين: -

واصل المستوطنون اليهود انتهاكاتهم ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم؛ مستفيدين في هذا السياق من دعم وحماية كاملتين من مختلف مؤسسات الاحتلال؛ إذ سجل شهر أيار ٢٠٢٣ وفق نتائج التقرير الشهري لـ" دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية" (٩٧) اعتداءات شملت دهس مواطنين، رشق حجارة واقتحام لبلدات وقرى واعتداء على مواطنين.

ثالثا: الشؤون الإسرائيلية

تستعرض الشؤون الاسرائيلية أبرز القضايا محط الاهتمام الاسرائيلي، خلال الشهر موضوع التقرير، مسلطة الضوء على مختلف القضايا الداخلية والخارجية، وكان أبرزها لهذا الشهر تقرير نشره مركز " مدار" – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية والذي يستعرض تقريرا لمراقب الدولة الإسرائيلية، تم نشره في مطلع شهر أيار ٢٠٢٣، يناقش خلاله مشكلة البطالة في صفوف الشباب الفلسطيني داخل إسرائيل بالتركيز على نظام التعليم.

فيما يستعرض تقرير آخر لذات المركز حول تكثيف الحكومة الإسرائيلية تشريع قوانين التمييز العنصري ضد فلسطينيي الداخل، وتلك التي تخدم الاستيطان وتدعم سياسات الاستبداد ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، إذ يرتكز الائتلاف على أغلبية مطلقة، ولكنه في هذه القوانين يلقى دعما من نواب وكتل في المعارضة. وفي المقابل، تتزايد الاتهامات لحكومة بنيامين نتنياهو بأنها تهمل استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية، التي تغوص أكثر في التضخم المالي، مع مؤشرات تراجع النمو وحتى اقترابه لحالة الركود، وبالتالي تراجع مداخيل خزينة الضريبة، ما سيقود إلى تقليص قريب في الموازنة العامة، وأكبر مما كان مخططا.

أ- الشباب الفلسطيني العربي المُعطّل عن العمل في الداخل: قراءة في تقرير مراقب الدولة الإسرائيلية ٢٠٢٣

أحد أهم المؤشرات التي تعكس نظام الأبارتهايد داخل إسرائيل هو نسبة البطالة العالية في صفوف الشباب الفلسطيني في الداخل. وثمة سببان أساسيان، من بين جملة أسباب أخرى، يفضيان إلى هذه النسبة العالية: نظام التعليم والفقر الاقتصادي. ويفصّل تقرير لمراقب الدولة الإسرائيلية، تم نشره في مطلع شهر أيار ٢٠٢٣، مشكلة البطالة في صفوف الشباب الفلسطيني داخل إسرائيل بالتركيز على نظام التعليم. تلخص هذه المقالة أهم ما جاء في تقرير مراقب الدولة.

حوالى ٣٠% من الشباب (من أعمار ١٨-٢٤ سنة) داخل إسرائيل هم معطلون عن العمل من المجتمع الفلسطيني العربي والذي يشمل الفلسطينيين من مواطني إسرائيل إضافة إلى المقدسيين، وهذه النسبة تشكل حوالى ٢٤٠ ألف نسمة. حسب معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)فإن حالة التعطّل بين الشباب تشير إلى الوضع الذي يكون فيه الشباب لا يتعلمون، ولا يعملون وليسوا في إطار تأهيلي. وفق هذا التعريف، فإن نسبة الشباب الفلسطيني داخل إسرائيل والذي يعتبرون "متعطلين" تصل إلى حوالي ٢٩% (حوالي ٢٥% ذكور و٣٤% إناث) مقارنة بنسبة ١٥% لدى المجتمع اليهودي (حوالى ١٤% ذكور و١٧% إناث) .

هذه الفجوة الشاسعة بين الشباب اليهود والشباب الفلسطيني- العربي آخذة في الازدياد، الأمر الذي يشير إلى وجود ديناميات ممنهجة تعمل على توطيد نظام الأبارتهايد، وخلق بون اقتصادي، اجتماعي وثقافي، يقوم على أساس إثني-قومي تشارك فيه العديد من مؤسسات الدولة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. بينما أن الفجوة (حسب معيار التعطل) بين الشباب اليهود والشباب الفلسطيني- العربي، كانت في العام ٢٠١٥ حوالى ٦%، إلا أنها ارتفعت خلال السنوات السابقة لتصل إلى حوالى ١١% في نهاية العام ٢٠٢١.

الخطط الحكومية المتلاحقة، خصوصا تلك التي تم وضعها في سياق إرضاء القائمة العربية الموحدة (التي يترأسها منصور عباس) كي تنضم إلى حكومة بينيت- لبيد العام ٢٠٢١، كانت مجرد حبر على ورق، حسب ما يوحي تقرير مراقب الدولة. مثلا، الخطة الخمسية للمجتمع العربي حتى العام ٢٠٢٦، والخطة لمكافحة العنف والجريمة في المجتمع العربي شملت ميزانيات بقيمة ٣٤,٢ مليار شيكل غايتها تطوير هذا المجتمع، بما في ذلك تقديم علاج غير مباشر لمشكلة الشباب المتعطّل، في مجالات التعليم، التشغيل ومكافحة الجريمة. حسب تقرير مراقب الدولة، تم تخصيص ٤٣٦,٥ مليون شيكل فقط من هذه الميزانية لمعالجة مشكلة الشباب المتعطّل في المجتمع العربي (نحو ١%). كما أن هذه القرارات اتُخذت بدون أن تقوم وزارتا المساواة الاجتماعية والرفاه الإسرائيليتان ببلورة هذه الخطط، وبدون القيام بتحليل علمي دقيق وواف للمعلومات والبيانات ذات العلاقة. النتيجة هي أن البرامج المُخصصة

لمعالجة الشباب المتعطّل لم تُعدّ بناءً على تحليل موثوق وعلمي، وبدون ملاءمة الحلول المطروحة لمميزات وخصوصية كل وسط من الأوساط التي تؤلف المجتمع العربي .

يؤثر التعطّل أيضا على معدلات الجريمة بين الشباب، وخاصة بين الرجال. من هنا، يشير التقرير إلى أن مستوى الجريمة بين الشباب العرب ارتفع بشكل متواصل، من ٠,١ ملف جنائي للفرد سنة ٢٠١٥ إلى ٠,١٥ ملف جنائي سنة ٢٠٢١ (أي ارتفاع بنسبة ٥٠%). يعني ذلك زيادة بنحو ٦٠٠٠ ملف جنائي في هذه الفترة.

في تشخيصه لأسباب التعطّل يُشير تقرير مراقب الدولة إلى العلاقة بين تعطل الشباب العربي ومسار البجروت (التوجيهي الإسرائيلي)، التعليم فوق الثانوي (سواء جامعي أو مهني)، الخدمة الوطنية، العسكرية أو المدنية والتأهيل المهني. على ما يبدو، فإن تقليل الفجوات بين الشباب العرب والشباب اليهود يكمن، حسب رأي مراقب الدولة، في "دمج" الشباب العربي بشكل شبه كامل في مؤسسات الدولة.هذا يشير إلى تناقض أساس من الصعب حاليا التفكير في تجاوزه: من جهة، أساسات نظام الأبارتهايد التي تقوم عليها دولة إسرائيل في تحديد وإعادة إنتاج العلاقة بين اليهود والفلسطينيين داخل إسرائيل، وهي أساسات بنيوية تعيد إنتاج الفوارق الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية. ومن جهة ثانية، فإن تجاوز الفروقات المذكورة، وتحسين مكانة إسرائيل حسب معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، يتطلب إنهاء حالة الأبارتهايد والتعامل مع المجتمع الفلسطيني- العربي في الداخل بشكل متساو في توزيع الموارد، وجهود مؤسسات الدولة .

أحد أهم المخارج للتقليل من مسار التعطل بين الشباب العربي، هو إلحاقهم ببرامج مهنية في فترة ما بعد المدرسة. لكن، على ما يبدو، فإن مؤسسات الدولة تعمل بشكل ممنهج على استبعاد الشبان العرب من هذه البرامج. من مجموعة الشباب العرب الذين تم فحصهم من قبل طاقم مراقب الدولة، والبالغ عددهم قرابة ١٣٠,٠٠٠ شاب وشابة، عدد الطلاب الحاصلين على شهادة تقني كان ٣٢٦٨ طالباً فقط، أي نحو ٢,٥% من مجموعة الشباب المفحوصة.

كما أن دمج الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية يتطلب تمكينهم باللغة العبرية، وهو أمر غير متاح داخل جهاز التعليم العربي بالشكل المطلوب. فقد تبين أن نصف معلمي اللغة العبرية في جهاز التعليم العربي لا يحملون شهادة بكالوريوس أو دبلوم في التربية، والغالبية العظمى من المُرشحين لتعليم اللغة العبرية (٩٦%) لم يتقدموا لامتحان التمكّن من اللغة العبرية؛ وبأن وزارة التربية والتعليم لا تجمع ولا تُحلل معطيات مستوى العبرية عند الطلاب العرب بصورة منهجية ولجميع الشرائح العمرية، ولهذا لا تتوفر صورة دقيقة للوضع لفهم وتحليل الفجوات في معرفة هذه اللغة .

في سنة ٢٠١٨ تعلّم نحو ١٥,٠٠٠ طالب جامعي فلسطيني خارج إسرائيل، منهم نحو ٨٠٠٠ في مناطق السلطة الفلسطينية.يتعلم في الجامعة الأميركية في جنين ٦٢١٥ طالبا عربيا من إسرائيل، أي أكثر من عددهم في أي جامعة في إسرائيل. للمقارنة، في جامعة حيفا، والتي يدرس فيها أكبر عدد من الطلاب العرب في إسرائيل، يتعلم نحو ٥٠٠٠ طالب عربي. تبين أن الشباب في المجتمع العربي، وخاصة الرجال، الذين خططوا لمواصلة تعليميهم الأكاديمي خارج إسرائيل (وتحديدا في مناطق السلطة الفلسطينية) يكونون في حالة تعطل بنسبة أكبر من الشباب الذين لم ينووا مواصلة تعليمهم. هذا يعكس وجود توجهات ممنهجة داخل سوق العمل الإسرائيلية والتي تدفع إلى تقليل حظوظ استيعاب الشبان العرب الذين درسوا في جامعات غير إسرائيلية، وهي قضية تتوافق مع توجهات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على دمج الشبان العرب في نظام التعليم الجامعي الإسرائيلي والترويج إلى "دونية" التعليم الجامعي غير الإسرائيلي. في هذا السياق، لا بد من التنويه إلى أن فرض نظام البجروت على الشبان العرب من شأنه أن يزيد فرصهم بالالتحاق في جامعات إسرائيلية، وبالتالي فرصهم في الانخراط في سوق العمل، وهو ما تراهن عليه السلطات الإسرائيلية في سياق "أسرلة" التعليم المدرسي .

تبين ايضا أن امتحان "ياعيل" (امتحان معرفة اللغة العبرية للقادمين الجدد)، الذي يُعتبر شرطا أساسيا للقبول للجامعات، يُشكّل عائقا للقبول للجامعات. ومن هنا، حصل نحو ٦٦٠٠ شاب عربي على علامة أعلى من ٥٠٠ في امتحان البسيخومتري، وأقل من علامة ٩٠ في امتحان "ياعيل"، لهذا تُغلق في وجوههم إمكانية الدخول للجامعات في إسرائيل.

الشباب المتعطّل هم الشباب الذين لا يتعلمون ولا يعملون وليس لديهم أي دخل. قرارات الحكومة الإسرائيلية من السنوات الأخيرة حوّلت الكثير من الموارد المالية لتطوير المجتمع العربي ولتقليص الفجوات الاجتماعية بينه وبين المجتمع اليهودي. مع ذلك، يتبين أن جهاز التعليم، الذي يتوجب عليه تزويد الشباب بالأدوات التي تُساعدهم على الاندماج في سوق العمل عند بلوغهم السن الملائمة، والحرص على تحقيق المساواة للأولاد الذين تنتمي غالبيتهم

لطبقات اجتماعية - اقتصادية فقيرة، لا يُقدم لهم الأدوات والمهارات الضرورية للاندماج في سوق العمل والتعليم العالي. وأيضاً، تبين أن الجهات الحكومية ذات العلاقة - وزارة التربية والتعليم، جناح العمل، وزارة المساواة الاجتماعية، مجلس التعليم العالي، وزارة المالية، مصلحة التشغيل، وديوان رئيس الحكومة -وهي التي يتوجب عليها تقليص الفجوات عند الشباب العرب في جيل ١٨ وما فوق، لا تقوم بعملها كما يجب.

ب- الكنيست الإسرائيلي يكّثف سن قوانين العنصرية والاستيطان واتهام حكومة نتنياهو بإهمال الأوضاع الاقتصادية المتردية: -

كثّف الائتلاف الإسرائيلي الحاكم، منذ بدء الدورة الصيفية الحالية للكنيست، التي بدأت في مطلع أيار الماضي، تشريع قوانين التمييز العنصري ضد فلسطينيي الداخل، وتلك التي تخدم الاستيطان وتدعم سياسات الاستبداد ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، ويرتكز الائتلاف على أغلبية مطلقة، ولكنه في هذه القوانين يلقى دعما من نواب وكتل في المعارضة. وفي المقابل، تتزايد الاتهامات لحكومة بنيامين نتنياهو بأنها تهمل استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية، التي تغوص أكثر في التضخم المالي، مع مؤشرات تراجع النمو وحتى اقترابه لحالة الركود، وبالتالي تراجع مداخيل خزينة الضريبة، ما سيقود إلى تقليص قريب في الموازنة العامة، وأكبر مما كان مخططا.

حتى مطلع الأسبوع الجاري، ١١ حزيران، أدرج أعضاء الكنيست على جدول الأعمال حوالي ١٧٠ مشروع قانون، من فئة قوانين التمييز العنصري التي تستهدف فلسطينيي الداخل، وقوانين داعمة للاستيطان، وتشديد أنظمة استبداد ضد الفلسطينيين، وتمديد قانون الحرمان من لم شمل العائلات الفلسطينية، التي أحد الوالدين فيها من الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو القانون الذي يأخذ طابع "قانون طوارئ"، يتم تمديده سنويا، ويحرم آلاف العائلات الفلسطينية من لم شملها واستقرارها.

ويظهر من خلال مشروع رصد القوانين التمييزية، والداعمة للاحتلال والاستيطان، في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، في رام الله، أن هناك أشبه بسباق بين نواب الائتلاف الحاكم، ونواب المعارضة من الكتل الصهيونية الثلاث، ""المعسكر الرسمي" بقيادة بيني غانتس، و"إسرائيل بيتنا" بزعامة أفيغدور ليبرمان، وأيضا "يوجد مستقبل" بزعامة يائير لبيد.

تزعم أوساط في كتل المعارضة تلك، أن طرح نوابها لمشاريع القوانين هذه، هو من باب "المماحكة لإحراج الائتلاف الحاكم"، لكن هذه المزاعم تتساقط بسهولة، حينما نرى أن نوابا من هذه الكتل يدعمون مشاريع القوانين التي تطرح للتصويت في الهيئة العامة، إما من خلال التصويت دعما لهذه القوانين، أو مغادرة جلسة التصويت على القوانين، وهذا يُعد تأييدا غير مباشر للقوانين. وأكثر من هذا، فإن قسما من هذه القوانين كان طرحها نواب المعارضة في ولايات برلمانية سابقة، وحملوها معهم إلى الولاية البرلمانية الحالية.

بعد نيل الحكومة الثقة من الهيئة العامة للكنيست، في آخر يومين من العام الماضي ٢٠٢٢، بمعنى خلال الأشهر الخمسة الماضية، أقر الكنيست ٤ قوانين بشكل نهائي، منها قانون الحرمان من لم الشمل، السابق ذكره، وقانون يعيد الاستيطان إلى شمال الضفة الغربية، وقانون يسحب الجنسية أو الإقامة من أسرى فلسطينيين، والقانون الرابع هو قانون تمييزي وإكراه ديني يضر بالعرب، يمنع ادخال المأكولات المخمّرة، وبضمنها الخبز، إلى المستشفيات في أسبوع الفصح العبري.

كذلك أجاز الكنيست، بطلب من الحكومة، استمرار تشريع قانون كان قد توقف تشريعه في الولاية البرلمانية السابقة، بعد إقراره بالقراءة الأولى، يوسّع نطاق قانون ما يسمى "لجان القبول"، الذي يمنح البلدات اليهودية التي فيها حتى ٤٠٠ بيت، وتسمى "بلدات جماهيرية"، بإقامة لجان قبول لطالبي السكن الجدد في البلدة، لمعرفة ما إذا العائلة تلائم "الأجواء الثقافية والأيديولوجية" في البلدة. والهدف منه، منع إسكان عرب في بلدات كهذه، تعد بمستوى معيشي

عال نسبيا، بعد أن كانت المحكمة العليا قد أجازت قبل سن هذا القانون، لعائلات عربية بالسكن في مثل هذه البلدات. ويطلب تعديل القانون رفع عدد البيوت إلى ٧٠٠ بيت، لكن الهيئة العامة للكنيست، وبموافقة الحكومة، أقرت، في الأسبوع الماضي، بالقراءة التمهيدية، مشروع قانون مطابق، لكنه يرفع عدد بيوت هذه البلدات إلى ألف بيت، ومن المتوقع أن يتم دمج مشروع القانون هذا في مسار التشريع مع تعديل القانون القائم، ليتم عرضه خلال الأسابيع القليلة المقبلة لإقراره نهائيا في الهيئة العامة للكنيست.

كذلك أقرت الهيئة العامة للكنيست في الأسابيع القليلة الأخيرة، حوالي ٧ قوانين بالقراءة التمهيدية، وهي قيد التشريع، منها ما يعمّق التمييز ضد العرب في سوق العمل، وأخرى تقلص حرية التعبير، مثل منع توظيف عرب في سلك التعليم، إذا جاهروا بمواقف سياسية وطنية لهم، وبضمنها تأييد حق المقاومة، بزعم أن هذا تأييد لما تسميه إسرائيل "إرهابا".

كما أعاد الكنيست إدخال مشروع قانون تسهيل أحكام إعدام المقاومين الفلسطينيين الى مسار التشريع، لكنه قانون تعترض عليه الطواقم المهنية في وزارة العدل وجهاز المستشارين القانونيين، وأيضا في أجهزة المخابرات والجيش.

ما بات واضحا في الشهر الأخير، أن وتيرة عرض هذه القوانين على الهيئة العامة للكنيست وادخالها مسار التشريع باتت مكثفة، ولا يمر أسبوع واحد، إلا ويتم عرض قانون أو أكثر للتصويت عليه، ما يوحي بأن الولاية البرلمانية قد تسجل ذروة أشد في مجال هذه التشريعات، بعد أن سجلت الولاية البرلمانية الـ ٢٠، آخر ولاية كاملة (٢٠١٥-٢٠١٩)، ذروة غير مسبوقة في عدد القوانين التي أقرت نهائيا، وكانت ٤١ قانونا.

- <u>تردي الأوضاع الاقتصادية: -</u>

أقرت الحكومة الإسرائيلية مطلع الأسبوع الجاري، الأحد ١١ حزيران ٢٠٢٣، توصية وزارة المالية بشأن تعديل الخطة الاقتصادية، للعامين الجاري والمقبل، التي على أساسها تم إقرار موازنة العامين، وفي صلب القرار، تخفيض توقعات النمو الاقتصادي للعام الجاري من ٣% إلى ٢,٧%، وهي نسبة أقرب لنسبة التكاثر السكاني ٢%، ما يعني أن النمو هذا العام سيكون طفيفا. والشق الثاني في القرار، هو خفض تقديرات مداخيل الضرائب في العام الجاري بنحو ٦,٥ مليار شيكل (١,٧٧ مليار دولار)، و١٤ مليار شيكل (٣,٨٢ مليار دولار) في العام المقبل، على ضوء تراجع النشاط الاقتصادي، ما سينعكس مباشرة على عائدات الضرائب.

وهذا يعني أن الخزينة العامة سينقصها في العامين الجاري والمقبل، ما يقارب ٢١ مليار شيكل، ما سيتطلب بشكل فوري، بحسب الحكومة، تقليص الموازنة العامة، لمنع زيادة العجز في الميزانية، وهذا يعني خفض الصرف على القضايا الحياتية الاجتماعية، وقد يشمل الأمر تجميد مشاريع بنى تحتية، ما ينعكس سوءا أكثر على الأوضاع الاقتصادية.

وجاء هذا القرار بعد أقل من شهر على التقرير الدوري للخبيرة الاقتصادية الرئيسية في وزارة المالية، شيرا غرينبرغ، التي خفضت تقديرات النمو في إسرائيل إلى ٢,٧% فقط، بانخفاض ٠,٣% مقارنة بالتوقعات السابقة، وإلى ٣,١% في العام المقبل ٢٠٢٤. بالإضافة إلى ذلك، حذّرت غرينبرغ من أن جباية الضرائب في العام الجاري، ٢٠٢٣، ستكون أقل بمقدار ٥,٣ مليار شيكل عن التوقعات التي تم إعدادها في كانون الثاني الماضي. كما أن حصيلة الضرائب في العام المقبل، ٢٠٢٤، ستكون أقل بمقدار ١١ مليار شيكل، عن التقديرات الأولى، وهذا يعني أنه خلال أقل من عامين، سينقص الخزينة العامة ١٦ مليار شيكل، ما يعني أنه منذ صدور ذلك التقرير الذي ضجّت به الأوساط الاقتصادية والسياسية، فإن التقديرات زادت سوءا، وهذا عدا الصرف الزائد الذي سيزيد العجز في الموازنة العامة، وهذا التقرير الرسمي الصادر عن مسؤولة كبيرة في وزارة المالية، فنّد مزاعم وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، الذي ادعى قبل صدوره بأيام أن الميزانية العامة تشهد فائضا، وأن جباية الضرائب أكبر من التوقعات.

وفي الأسبوع الماضي، صدر تقرير دوري لمنظمة التعاون والتنمية للدول المتطورة OECD، والذي شمل تراجعا عن تقديرات سابقة لنمو الاقتصاد الإسرائيلي، إذ تتوقع المنظمة أن يكون النمو الاقتصادي في العام الجاري ٢,٩%، أكثر بقليل من التوقعات الإسرائيلية الرسمية، ولكن في هذا أيضا تراجعت المنظمة عن تقديرات سابقة لها في هذا الشأن. رغم أن OECD رفعت تقديراتها للنمو الاقتصادي العالمي بقليل، في العام الجاري، على ضوء ارتفاع محدود في التجارة العالمية، ولجم الأسعار العالمية.

إلا أن لجم ارتفاع الأسعار عالميا، لم يصل بعد إلى السوق الإسرائيلية التي تواصل الغوص في موجات غلاء تطاول كل بنود سلة المشتريات والخدمات، وكما يبدو فإن التضخم المالي سيفوق هذا العام، التقديرات الإسرائيلية الرسمية، ٣,٩%، وبنسبة ٤,١% بحسب تقديرات OECD، إلا أن المنظمة والمؤسسات الإسرائيلية تتوقع تراجع التضخم في العام المقبل ٢٠٢٤.

في الأيام الأخيرة تكاثرت التقارير الصحافية الاقتصادية، التي تتحدث عن تراجع الأوضاع الاقتصادية، وتشير بوضوح إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي بات أقرب لحالة التباطؤ الاقتصادي، الذي قد يكون تمهيدا لحالة جمود، وفي حالة أشد انكماش اقتصادي، رغم أن المحللين يستبعدون مسألة الانكماش في هذه المرحلة. وتقريبا في كل التقارير، يتم ذكر محاولة حكومة بنيامين نتنياهو ضرب ما يسمى "استقلال الجهاز القضائي" كسبب مركزي انعكس سلبا على قطاعات اقتصادية، وبشكل خاص في مجال الاستثمارات الأجنبية، وحتى حسب تقارير فإن بعضا من الاستثمارات المحلية بات يغادر الاقتصاد الإسرائيلي.

وكان تقرير مكتب الإحصاء المركزي الأخير، حول الرُبع الأول من العام الجاري، قد دلّ على أن النمو الاقتصادي في الأشهر الثلاثة من هذا العام، ارتفع بنسبة ٢,٥%، وهذه نسبة تقارب الركود. كما أن الاستهلاك الفردي، أحد أهم محركات النمو الاقتصادي، ارتفع بنسبة ١,٨% فقط، في ذات الفترة.

لكن ليس هذا وحده، وكما ذكر فإن السوق الإسرائيلية تغوص أكثر في غلاء الأسعار، والارتفاع الحاد في كلفة المعيشة، في حين أن الرواتب ما تزال شبه متجمدة، ويزيد على هذا عبء الفائدة البنكية، التي ارتفعت ١٠ مرات خلال الأشهر الـ ١٣ الماضية، كوسيلة يزعم بنك إسرائيل المركزي أنها ستلجم التضخم المالي في الاقتصاد الإسرائيلي، من خلال تقليص كمية النقود في جيوب المواطنين.

إلا أن هذا التقليص، الناجم عن ارتفاع كلفة الفوائد البنكية والقروض الإسكانية، لا يدخل إلى خزينة الضرائب، وإنما يصب في البنوك التجارية، التي سجلت للعام الثاني على التوالي ارتفاعا بنسبة ٣٠% في أرباحها، وتجاوزت أرباح البنوك الخمسة الكبرى في العام الماضي ٢٠٢٢ مبلغ ٢٤ مليار شيكل، مقابل أكثر بقليل من ١٤ مليار شيكل في أرباح العام ٢٠٢٠، و١٨,٣ مليار شيكل في العام ٢٠٢١.

وقالت صحيفة "يديعوت أحرونوت" في تقرير لها إن أصحاب المتاجر وشبكات التسوق يتحدثون عن انخفاض ملموس في المبيعات، ومن أصحاب المصالح هؤلاء من باتوا يتحدثون عن تقليص في مصروفاتهم، ما يعني أن هذا سيقود إلى موجات فصل من العمل. وفي حال بدأ قطاع اقتصادي مركزي بحملات فصل من العمل، فإن قطاعات أخرى ستتبعه.

وقال تقرير آخر لصحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية إن أحد مؤشرات الاستهلاك موجودة في قطاع المطاعم، إذ أن اتحادهم يتحدث عن تراجع بنسبة ١٩% في أعداد رواد المطاعم في الأشهر القليلة الأخيرة، ما يعزز الانطباع بأن الجمهور دخل مرحلة قلق اقتصادي من المستقبل، ما يجعله يعيد حسابات الصرف.

وغلاء الأسعار، حسب الصحيفة نفسها، في تقرير آخر، ظهر في ارتفاع بنسبة ١٠% في الصرف على المواد الغذائية ببطاقات الاعتماد.

ويقول رئيس اتحاد المقاولين، راؤول سروغو، لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، إن "التباطؤ الاقتصادي بات ملموسا في كل مكان، فلدينا تراجع بنسبة ٤٠% بوتيرة البدء ببناء البيوت الجديدة، والفائدة البنكية في ارتفاع دائم، وكل واحد يعمل حساباته، إذا ما بقدرته الصمود أمام فائدة عالية كهذه، في القروض الإسكانية".

وقال رئيس اتحاد الغرف التجارية الإسرائيلي، عيزرا عطية، إنه في الأسابيع الأخيرة "طرأ تباطؤ في مداخيل المصالح التجارية، فالمواطنون يشدون الحزام، وهذا ما يلمسه أصحاب المتاجر على نحو كبير".